هجرة الكفاءات للخارج وأثرها علي التنمية الاقتصادية

في السودان دراسة تحليلية (2005م – 2012م)

# 

# د : معتز يوسف أحمد أبو عاقلة

# 

بسم الله الرحمن الرحيم

**استهلال**

ﭑ ﭒ ﭓ

ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭼ (سورة آل عمران: 18).

إهداء

**إلي**

الذكرى الحية في قلبي إلي الروح الزكية إلي من روحها تعانق روحي عناقها الأبدي، أبعث إليك عبراتي المفعمة بالحب والاحترام مرفقة بأصدق الدعوات... أمي الحبيبة فاطمة بنت الشريف.

**إلي**

الشلال الزاخر بالقيم والفضائل إلي من سكب في روحي أروع المعاني إلي من أخذ بيدي وشجع خطواتي يا من أغدقت علي من بحر علمك وخبرتك وعطائك ... والدي العزيز الشيخ يوسف.

**إلي** أمي بعد أمي التي احتوتني وأنا يافع الغالية ..... رشيده أبودريس

الي الدافئة قلوبهم الصادقة نظراتهم العذبة كلماتهم أنتم صفوة الأخوة .... كوثر ، مشاعر، أحمد، هبه، محمد، عمر

شكر وتقدير

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.لله الشكر أولاً وأخيراً،على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجاز لهذا البحث، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب،وفرَّج الهم، وعلى تفضُّله عليَّ بوالدَ كريم شقّ لي طريق العلم، وكان خير سند لي طيلة حياتي الدراسية من تشجيع ودعاء وصبر وعطاء والدي العزيز الغالي الأستاذ/ يوسف أحمد أبوعاقلة،المحاضر بجامعة أفريقيا العالمية، سائلاً المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء ويثيبه الأجر إن شاء الله.

ويسرني بأن أخص بالشكر والعرفان بالجميل: أخي العزيز / دكتور أحمد الريح يوسف عميد كلية التربية بجامعة أفريقيا العالمية، على دعمه ومساعدته ومساندته لي في إكمال دراستي حيث كان خير عون لي طيلة حياتي الدراسية من تشجيع ودعاء وصبر وعطاء فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم واخص بالشكر والتقدير رمز التواضع والعطاء ، مثال الأمل والتفاؤل الدكتور/ فتح الرحمن عبد الله المشرف علي الرسالة الذي منحني الكثير من وقته، وجهده، وتوجيهاته، وإرشاداته، وآرائه  القيمة،. ومدَّ يد العون لي دون ضجر للسير قدماً بالدراسة نحو الأفضل سائلاً المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء ويثيبه الأجر إن شاء الله.

ولا يفوتني أن أشكر ألأساتذة أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بجامعة أفريقيا العالمية فجزأهم الله خير الجزاء.

كما أزجي خالص شكري إلى أخواني، وأخواتي/ على ما قدموه من دعمٍ لي في إنجاز رسالتي.

كما أتوجه بالشكر إلي زملائي بكلية الاقتصاد جامعة الخرطوم لما قدموه لي من دعم.

وأتوجه لكل من مد لي يد العون، ممن لم تسعفني الذاكرة بذكرهم بالشكر، فجزأهم الله عني خير الجزاء. وختاماً أسال الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه الكريم، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهّل لي به طريقاً إلى الجنة.

فهرس المحتويات

| المـــوضــــــــــــــــوع | الصفحة |
| --- | --- |
| استهلال | 2 |
| إهداء | 3 |
| شكر وتقدير | 4– 5 |
| فهرس الموضوعات | 6 – 8 |
| المستخلص | 9 |
| Abstract | 10 |
| تمهيد | **11** |
| مشكلة البحث | **12** |
| أهداف البحث | **13** |
| أهمية البحث | **13** |
| فروض البحث | **14** |
| منهج البحث | **14** |
| حدود البحث | **14** |
| وسائل وأدوات البحث | **14** |
| مصطلحات البحث | **15** |
| الدراسات السابقة | **15** |
| المبحث الأول: مفهوم الهجرة وتعريفها | **21** |
| المبحث الثاني: أنواع الهجرة | **23** |
| المبحث الثالث : طرق قياس الهجرة | **27** |
| المبحث الرابع: معدلات الهجرة | **30** |
| المبحث الخامس: الآثار المترتبة علي الهجرة | **33** |
| **الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية** |  |
| المبحث الأول:مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية | **38** |
| المبحث الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية | **42** |
| المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية في الدول النامية | **45** |
| المبحث الرابع: معوقات التنمية الاقتصادية | **53** |
| **الفصل الثالث: أثر هجرة أساتذة الجامعات علي التنمية** |  |
| المبحث الأول:هجرة أساتذة الجامعات | **59** |
| المبحث الثاني: أسباب الهجرة | **72** |
| المبحث الثالث: أثر الهجرة علي التنمية | **81** |
| نتائج البحث | **87** |
| التوصيات | **88** |
| المصادر والمراجع | **89** |

|  |  |
| --- | --- |
| الموضوع | الصفحة |
| جدول(1/1/1) | 62 |
| جدول (1/1/2) | 64 |
| جدول(1/1/3) | 65 |
| جدول(1/1/4) | 66 |
| جدول(1/1/5) | 68 |
| جدول(1/1/6) | 69 |
| جدول(1/1/7) | 70 |
| جدول(1/1/8) | 71 |
| جدول(1/1/9) | 74 |
| جدول(1/1/10) | 76 |
| جدول(1/1/11) | 78 |
| جدول(1/1/12) | 84 |
| جدول(1/1/13) | 85 |

**مستخلص البحث**

تهدف هذه الدراسة إلي دراسة ظاهرة هجرة الكفاءات للخارج وأثرها علي التنمية الاقتصادية عبر دراسة تحليلية تتم بصورة علمية دقيقة في قطاع التعليم العالي.وكذلك معرفة أسباب الهجرة ثم التوصل إلي نتائج بعد عرض المشكلة وتحليلها. واقتراح الحلول لهذه المشكلة أملاً في خفض هجرة الكفاءات وإحداث التنمية الاقتصادية المنشودة.

المنهج المستخدم في هذه الدراسة الوصفي التحليلي،

مشكلة البحث : تتمثل في أن هجرة الكفاءات والعقول السودانية للخارج وخاصة أساتذة الجامعات يترتب عليها توقف لعملية التنمية أو بطئها إذ أن الأوطان تبني بسواعد بنيها، وتوقف عملية التنمية أو بطئها سوف يلقي بظلاله علي مشاريع وخطط الدولة وتعد هجرة أساتذة الجامعات للخارج من المشاكل الكبرى التي تعيق  وتقف حاجزاً أمام التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

فروض الدراسة تتمثل في:

هجرة الكفاءات في قطاع التعليم العالي للخارج تؤثر سلباً علي التنمية في السودان.

انخفاض الأجور أحد أسباب هجرة الكفاءات في قطاع التعليم العالي للخارج.

عدم توفر بيئة العمل داخل السودان أحد أسباب الهجرة للخارج.

واهم النتائج:

.هجرة الكفاءات والأدمغة في ازدياد وخاصة أساتذة الجامعات وهذه الهجرة تزداد من عام لآخر وذلك للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تسود السودان وانخفاض الأجور لأساتذة التعليم العالي هو أحد أسباب الهجرة.

وأهم التوصيات، ضرورة الاهتمام بالكفاءات بصورة عامة وبالأستاذ الجامعي بصورة خاصة من جميع النواحي (الاقتصادية، الصحية، والعلمية) وتحفيزهم والعمل علي استقرارهم في داخل البلاد لأنها كفاءات لا تقدر بثمن وبفقدانهم يتدهور التعليم والتنمية في البلاد.

Abstract

This research aims to study the phenomena of brain drain abroad and its impact on economic development through analytical study scientifically accurate in the higher education .

As well as knowledge of the causes of this migration , and to reach conclusions after viewing the problem and analyze. And propose solutions to this problem in the hope of reducing the brain drain and bring about the desired economic development

Approach used in this study, the descriptive and analytical , and research problem is that

Brain drain and Sudanese minds abroad , especially university professors consequent stoppage of the development process or slowness as nations adopt one at the hands her children , and stop the development process or slowness will cast a shadow on the projects and plans of the state and is the migration of university professors outside of the major problems that hinder and stand a barrier to progress and economic development and social, political and cultural

The assumptions is - brain drain in the higher education sector has a negative affect on the process of development in Sudan .

And the study hypotheses is , the brain drain in the higher education sector abroad negatively affect development in Sudan .

- Low wages is one of the reasons for the brain drain in the higher education sector to the outside .

- The lack of opportunities to work in Sudan is one of the reasons for migration outside .

The most important findings of this study have .

The brain drain is on the rise , especially university professors, and this migration increases from year to year and that the economic and political conditions that prevail today Sudan

The most important recommendations , need to pay attention competencies in general and , in particular, the scholar of all aspects (economic , health , and science) and motivate them and work on the stability in the country because they are priceless skills and development in the country.

**مقدمة**

**تمهيد:**

تعد الهجرة جزءاً من الحركة العامة للسكان، وهي ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تشارك فيها عوامل وأسباب متعددة، وتعرف الهجرة علي أنها الفعل الإنساني الفردي أو الجماعي، المنظم أو العشوائي الهادف للانتقال من منطقة جغرافية لآخري،بحثاً عن ظروف معيشية واقتصادية أو أمنية وعقدية وبيئية أفضل، فهي بذلك ظاهرة ديمغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وتتأثر بالكثير من العوامل أو المحركات الداخلية أو الخارجية.([[1]](#footnote-2)) ولقد عرف العالم منذ العصور القديمة ظاهرة انتقال البشر من موطن إلي موطن جديد  ومن بلد إلي غيره ومن دولة إلي أخري، ويرجع تاريخ هجرة السودانيين العاملين بالخارج إلي ستينات القرن العشرين حيث كانت ليبيا والسعودية أول الدول المستوعبة لنسبة مقدرة من العمالة السودانية من الكفاءات معظمهم من الأطباء بالإضافة إلي الصيادلة والممرضين وغيرهم.  نجد أن البيانات المتوفرة تشير إلي أن  عدد (3000) طبيب يتخرجون سنوياً من كليات الطب في الجامعات السودانية ، وعدد الأطباء الذين يهاجرون للخارج (3000) طبيب سنوياَ وبالتالي نجد أن البلاد تفقد نفس العدد من الأطباء الذين يتخرجوا ، إن حجم هذه الظاهرة له تأثيرات سالبة علي قطاع الصحة في السودان بالإضافة إلي انخفاض تغطية و جودة الخدمات الصحية وضيق الرعاية الصحية المتخصصة وارتفاع عدد الباحثين عن العلاج بالخارج وبالمثل في التخصصات الأخرى. يقدر عدد السودانيين العاملين بالخارج ما بين (1200.000) إلي (1700.000) يصل عدد الاقتصاديين منهم بين (880.000) إلي (1.338.000) حوالي نصفهم موجود في السعودية ، يعمل (75- 80)% منهم في وظائف دنيا ، و(12- 15) % في وظائف متوسطة، و(5 -10)% أساتذة جامعات وأطباء ومهندسين ومعلمين، ويمكن القول أن (30) ألف سوداني يهاجرون سنوياً منذ العام 1998م.([[2]](#footnote-3))

# ونجد أن هجرة الكفاءات والأيدي العاملة  في كل عام تتزايد، الشيء الذي أثر سلباَ علي التنمية الاقتصادية في السودان  وإيجاباً علي الدول المستقبلة للكفاءات والعقول، وهذا النوع من الهجرة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم الجامعي لأنه المصدر الأساسي لإعداد و تأهيل هذه الكفاءات.

**مشكلة البحث: تتمثل في الأتي:**

# هجرة الكفاءات والعقول السودانية  للخارج يترتب عليها توقف لعملية التنمية أو بطئها إذ أن الأوطان تبني بسواعد بنيها ، وتوقف عملية التنمية أو بطئها سوف يلقي بظلاله علي مشاريع وخطط الدولة وتعد هجرة الكفاءات والخبرات للخارج من المشاكل الكبرى التي تعيق  وتقف حاجزاً أمام التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك لأن الهجرة هي هجرة انتقائية نوعية، وتعنى  نقصان الخبرات أو فقدانها وحرمان الدولة من خبرات هذه الكفاءات مما ينعكس سلباً علي عملية التنمية والتخطيط السليم في الدولة، وعليه تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيسي: إلي أي مدي تؤثر هجرة الكفاءات في التعليم العالي علي التنمية في السودان ويتفرع منه هل ضيق فرص العمل يسبب الهجرة، هل انخفاض الأجور هو سبب الهجرة في السودان.

**أهداف البحث:**

# يهدف هذا البحث إلي :

* دراسة ظاهرة هجرة الكفاءات للخارج وأثرها علي التنمية الاقتصادية عبر دراسة تحليلية تتم بصورة علمية دقيقة في قطاع التعليم العالي.
* توضيح العلاقة بين هجرة الكفاءات والأيدي العاملة مع بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر علي التنمية الاقتصادية مثل معدلات الأجور والبطالة والتضخم وغيرها.
* معرفة أسباب هذه  الهجرة ثم التوصل إلي نتائج بعد عرض المشكلة وتحليلها.
* اقتراح الحلول لهذه المشكلة أملاً في خفض هجرة الكفاءات وإحداث التنمية الاقتصادية المنشودة.
* المساهمة في إثراء الساحة العلمية بإضافة معلومات وبيانات جديدة في مجال العلم والمعرفة.

**أهمية البحث:**

# مصطلح التنمية يؤكد أن الإنسان هو أداة للتنمية، وتعتبر التنمية وسيلة لضمان الرخاء للمجتمع وبالتالي تؤثر هجرة  الكفاءات للخارج  تأثيراً كبيراً علي التنمية في الدولة، وتأتي أهمية هذا الموضوع في أن هجرة  الكفاءات للخارج أصبحت في زيادة كبيرة ومستمرة من عام إلي آخر و مما يحول دون إحداث  تنمية في الدولة، فنأمل أن تساعد مخرجات هذه الدراسة متخذي القرار بشأن الحد من الهجرة في اتخاذ قرارات علمية فاعلة، حيث نجد أن الدراسات السابقة قد اهتمت بالجانب النظري وأهملت الجانب العملي التطبيقي.

**فروض البحث:**

* هجرة الكفاءات في قطاع التعليم العالي للخارج تؤثر سلباً علي التنمية في السودان.
* انخفاض الأجور هو أحد أسباب هجرة الكفاءات في قطاع التعليم العالي للخارج.
* عدم توفر بيئة العمل داخل السودان هو أحد أسباب الهجرة للخارج.

**منهج البحث:**

# يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

**حدود البحث:**

# أ– ينحصر البحث في حده الموضوعي علي معرفة تأثير هجرة الكفاءات للخارج علي التنمية ويقتصر على بعض المتغيرات الاقتصادية التي لها ارتباط وطيد بالتنمية وطرق علاجها.

# ب– أما في حده المكاني سيقتصر البحث علي هجرة الكفاءات السودانية للخارج في قطاع التعليم العالي وتأثيرها علي التنمية في السودان.

# ج– سيتم إجراء البحث في الفترة من (2005م) - (2012م).

**وسائل وأدوات البحث:**

# يستخدم في هذا البحث المصادر والمراجع والوثائق المختلفة التي تخص موضوع البحث وكذلك نستخدم الوسائل والأدوات الإحصائية وبعض طرق القياس.

**مصطلحات البحث:**

* **الكفاءات:** يقصد بها الأشخاص المؤهلين والمدربين تدريباً عالياً والذين لديهم خبرات، كل في تخصصه ومن أمثلة الكفاءات ، أساتذة الجامعات، الأطباء، الاقتصاديين وغيرهم من أصحاب التخصصات المؤهلة المختلفة.
* **هجرة انتقائية:** تعني أن الهجرة تكون وسط الفئة المنتجة وهي فئة الشباب كل في مجال تخصصه.
* **هجرة تلقائية**: بمعني أنها غير منظمة رسمياً، فلا توجد مؤسسة دولية أو إقليمية دائمة تعمل علي تنظيم انتقال الموارد البشرية بين الدول.

**الدراسات السابقة :**

**الدراسة الأولي:** دراسة عبد المالك عبد السلام أحمد بعنوان هجرة العقول وأثرها علي التنمية الاقتصادية في أفريقيا دراسة حالة الصومال(1990م- 2001م)([[3]](#footnote-4)).

تهدف الدراسة إلي دراسة واقع العقول الصومالية في ظل هذه الفترة الزمنية والتي تعرضت لهجرة جماعية نتيجة للحروب الأهلية، ثم كيفية استعادة العقول الإفريقية المهاجرة إلي أفريقيا، وابتكار الأساليب التي تمكنها الاستعادة من هذه الكفاءات والقدرات النادرة, وكذلك بناء وتصوير القدرات علي كل المستويات بما في ذلك التعليم العالي تتمثل مشكلة الدراسة إن هجرة العقول الإفريقية استنزافاً لأغلي ثروة وطنية التي تملكها الدول الفقيرة،والمنهج المستخدم الوصفي التحليلي.وأهم نتائج هذه الدراسة إن هجرة العقول الصومالية إلي دول المهجر هي العائق الرئيسي الذي يقف في طريق التنمية الاقتصادية في الصومال،وهو ما يتفق مع دراسة الباحث اذا أن الدراسة وضحت أن هجرة الكفاءات من الأسباب الرئيسية التي تعيق التنمية.

**الدراسة الثانية:** دراسة سامية المفتاح نور الهدي**،** بعنوان هجرة الكفاءات التدريسية في الجامعات السودانية أسبابها وطرق معالجتها([[4]](#footnote-5)) وتهدف الدراسة إلي محاولة وضع مقترحات لحل المشكلات التي تواجهه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية حيث أصبحت الجامعات تفتقر للكثير من الكفاءات في مختلف التخصصات، وتتلخص المشكلة في ماهي المشكلات التي تواجهه أعضاء هيئة التدريس وتدفعهم للهجرة، أما المنهج المستخدم الوصفي.

أهم النتائج: عدم توفر الأساتذة المشرفين علي البحث العلمي، ثم التدريس في أكثر من جامعة لتأمين متطلبات الحياة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أن هذه الأهداف والنتائج وتتفق معها في المشكلة.

**الدراسة الثالثة:** دراسة الهام أحمد عبد الحفيظ، بعنوان:الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسودانيين العاملين بالخارج دراسة حالة السودانيين بسلطنة عمان ([[5]](#footnote-6))

تهدف الدراسة لمعرفة أسباب الهجرة، ودراسة عملية تكيف وتفاعل المهاجرين السودانيين مع المجموعات المختلفة الموجودة في بلد المهجر،ومشكلة الدراسة تثير هذه الدراسة العديد من التساؤلات حول أوضاع تلك الكوادر والكفاءات السودانية في بلد المهجر بالتركيز علي سلطنة عمان خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،أما أهم نتائج هذه الدراسة البحث عن وضع مهني أو مادي كان من أهم الأسباب التي أدت للهجرة.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث حول الأهداف فكلاهما يهدف إلي معرفة أسباب الهجرة وتختلف معها في المشكلة حيث تريد هذه الدراسة معرفة أوضاع الكوادر بالخارج مع بقية المجموعات، بينما دراسة الباحث تتمثل المشكلة في ازدياد عدد المهاجرين من الكفاءات للخارج خاصة أساتذة الجامعات,

**الدراسة الرابعة**: دراسة يحي هارون محمد بعنوان: العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية وأثر الهجرة علي التعليم الثانوي بالسودان([[6]](#footnote-7)) تهدف الدراسة إلي جمع العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية وجمع المعلومات السلبية بالهجرة،مشكلة الدراسة العوامل التي تدفع معلم المرحلة الثانوية للهجرة، المنهج المستخدم الوصفي التحليلي،وأهم نتائج الدراسة أقوي العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية هو العامل المادي.

تتفق مع دراسة الباحث في أن أقوي العوامل الذي يؤدي إلي الهجرة هو العامل المادي وتختلف في أنها تدرس حالة هجرة أساتذة ثانويين ودراسة الباحث عن هجرة أساتذة الجامعات.

**الدراسة** **الخامسة**: دراسة محمد حمدون محمد جمعة، بعنوان: هجرة الكفاءات والعقول السودانية و أثرها علي التنمية([[7]](#footnote-8)). تهدف الدراسة إلي إبراز العلاقة بين هجرة الكفاءات والأيدي العاملة ببعض المتغيرات الاقتصادية،المشكلة تتمثل في هجرة الكوادر والخبرات السودانية المؤهلة لخارج البلاد، المنهج المستخدم التاريخي والوصفي التحليلي، أهم النتائج أن هجرة العمالة السودانية للخارج هي هجرة انتقائية

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في المشكلة وهي هجرة الكوادر والخبرات وكذلك تتفق في النتائج وهي أن الهجرة للخارج هي هجرة انتقائية بمعني أنها تستهدف الفئة المنتجة وهي فئة الشباب.

**الدراسة السادسة** : دراسة جبريل حامد جبريل حول مشكلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان (1989م-2011 م)([[8]](#footnote-9)).

# تهدف الدراسة إلي التعرف علي أهم المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وكشف العوامل التي عملت علي عدم تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية والسودان، ثم الوقوف علي فرص التنمية الاقتصادية في السودان.

# المنهج المستخدم في البحث التاريخي والوصفي وأهم النتائج يعتبر عدم الاستقرار الأمني والسياسي أحد معوقات تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية تختلف الدراسة عن دراسة الباحث في النتائج والأهداف.

من خلال الدراسات السابقة أعلاه يتضح أن كل الدراسات السابقة ركزت علي العقول والكفاءات المهاجرة بصفة عامة ماعدا الدراسة الثالثة والتي ركزت علي هجرة أستاذة المرحلة الثانوية وبالتالي نجد أنا دراسة الباحث تختلف مع هذه الدراسات في أنها ركزت علي دراسة أكثر الكفاءات أهمية من حيث الهجرة وهم أساتذة الجامعات وذلك لأنهم هم الذين يعدون ويأهلون ويخرجون ويدربون الكفاءات الأخرى المهاجرة وبالتالي تفقد البلاد أغلي ما لديها من الكفاءات والخبرات. وتتفق دراسة الباحث مع الدراسات السابقة في أن الكفاءات والخبرات المهاجرة للخارج من غير أساتذة الجامعات أيضاً تعد خسارة كبيرة للبلاد وذلك لما سوف تفقده البلاد من عقول قادرة علي أحداث تنمية بالداخل لو تم الاعتناء بها وتهيئة الجو المناسب لها وبهجرة هذه الكفاءات والعقول فان عملية التنمية سوف تتوقف في البلاد توقفاً كامل.

الفصل الأول: الهجـــــرة

**المبحث الأول : مفهوم الهجرة وتعريفها**

**المبحث الثاني : أنواع الهجرة.**

**المبحث الثالث : طرق قياس الهجرة.**

**المبحث الرابع : معدلات الهجرة.**

**المبحث الخامس : الآثار المترتبة علي الهجرة.**

**الفصل الأول**

**الهجرة**

**المبحث الأول: مفهوم الهجرة وتعريفها :**

الهجرة سنه كونية من سنن الله سبحانه وتعالي مع أنبيائه وعباده الصالحين علي مر العصور، فما من نبي إلا وهاجر وترك قريته الظالم أهلها بعد ما أستنفد كل أسباب الدعوة إلي الله تعالي، فقد عرفت العرب البائدة الهجرات لمختلف الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والأشهر بينها العقدية، والاقتصادية، مثل رحلات قريش في الشتاء والصيف التي ذكرها القرآن الكريم قال تعالي: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ (قريش:1،2)

حيث تمت تلك الهجرات بشكل منظم وسنوياً الي كل من اليمن والشام، والشاهد أن الهجرة قديماً لدى العرب وقبل الإسلام لم تتجاوز حدود المنطقة العربية إلا فيما ندر.

فنجد أن سيدنا **إبراهيم**عليه السلام هاجر من العراق إلى الشام، ومن الشام إلى فلسطين، ومن فلسطين إلى مكة المكرمة، وهذا ما عبّر عنه القرآن الكريم قال تعالى: ﭽﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ **(العنكبوت:26)**. وكذلك قال تعالي ﭽﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ **(الصافات:99).** كذلك سيدنا **موسى** عليه الصلاة والسلام هاجر من فلسطين إلى مصر. قال تعالى:

ﭽ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﭼ **(القصص:20).**

وللهجرة عند المسلمين معان عميقة في الوجدان والعقيدة، إذ تفصل بين الحق والباطل فقد هاجر **سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم** من مكة المكرمة إلي المدينة المنورة وبصحبته سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه لتأسيس دولة الإسلام بالمدينة المنورة وهاجر الصحابة رضي الله عنهم للحبشة وللمدينة المنورة، عندما ضاقت بهم الأرض أذن لهم الرسول صلي الله عليه وسلم أن يخرجوا إلى أرض الحبشة فِراراً بدينهم أي أن يهاجروا في سبيل الله تعالى ليحفظوا دينهم. فكانت أول هجرة في الإسلام([[9]](#footnote-10)).

**الهجرة في اللغة:**

هي الانتقال من مكان لآخر، أو الانتقال من حالة إلي حالة أخري، أو ترك الشيء إلي شيء آخر.

**الهجرة في الاصطلاح لها عدة معاني:**

1. **الهجرة في الشرع:**

عرفها غير واحد بأنها ترك دار الكفر والخروج منها إلي دار الإسلام.

1. **هجرة الذنوب والمعاصي:**

قال الله سبحانه وتعالي لسيدنا محمد صلي الله عليه وسلم: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ **(المدثر:5).**

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف: "المُسلِمُ مَنْ سَلِمَ الناس مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ والمُهَاجِرُ مَنْ هَجْرَ مَا نَهي الله عَنَهُ"([[10]](#footnote-11)).

1. **هجرة الكفار:**

قال الله سبحانه وتعالي: ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ **(المزمل:10)،** وقال المفسرون: الهجر الجميل هو الذي لا أذي معه. والهجر الجميل هو أن تهجر من تريد هجراً مُباحاً دون أن تُسيء إليه أو تتعرض له بأذى.

1. **تغيير المكان:**

كذلك من مدلولات كلمة الهجرة تغيير المكان لقوله تعالي: ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﭼ **(النساء:100).**

وإذا كان من عظمة هذا الخلق وآيات الخالق أن الكون كله يهاجر, فالشمس والرياح والبحار تهاجر، وكذلك الأسماك والطيور تهاجر للبحث عن الأفضل, ذلك أن الهجرة تعني تغيير الواقع من وضع سيئ إلي وضع أكثر خيراً.. وتعني أيضا التحول والانتقال من مجتمع يشوبه الفساد والظلم وتنقصه المعايير الأخلاقية إلي مجتمع ينشد الفضيلة والسعادة في الدين والدنيا من أجل تحقيق مجتمع متكامل في روحه وجسده.

هذه الهجرة بمفهومها الكبير، وعلي الإنسان إن ضاقت عليه السبل في أرض ما فعليه أن يهاجر ويتحول إلي مكان آخر، حتى يجد فرجاً وسعه من هذا الضيق.

**تعريف علماء الاقتصاد و الاجتماع للهجرة:**

(بأنها تحركات جغرافية للأفراد والجماعات بحثاً عن سبل العيش إما بالعمل المؤقت أو المستمر.

**أما الأمم المتحدة فتعرف الهجرة:**

بأنها: حركة شخص ما إلي مكان ما للاستقرار لفترة زمنية أقلها عام.

**وفي الموسوعة الأمريكية:**

الهجرة بالنسبة للإنسان هي: حركة تطوعية لعدد معقول من الناس من موطن اعتادوا الحياة فيه إلي آخر جديد عليهم.

**ويعرفها علماء الجغرافيا والإيكولوجيون**: بأنها توازن طبيعي بين الإنسان والأرض.

**أما الإحصائيون فيعرفون الهجرة**: بأنها كل حركة من خلال الحدود ماعدا حركات السياحة.) ([[11]](#footnote-12))

ويوجد تعريف آخر، الهجرة في معناها الواسع هي الحركة الدائمة بعض الشيء التي يقوم بها شخص أو جماعة لتخطي الحدود الإدارية والسياسية للدولة نحو منطقة داخلية أو مجتمع ما. وللحدود الإدارية والسياسية دلالة محددة، فالأولى تشير إلى الهجرة الداخلية بينما الثانية تشير إلى الهجرة الخارجية)[[12]](#footnote-13)(.

**المبحث الثاني : أنواع الهجرة :**

تقسم الهجرة من الناحية الدينية إلي قسمين:

**1- هجرة معنوية:**

وهي الهجرة من الكفر إلي الإسلام ومن ذل المعصية إلي عز الطاعة.

**2- الهجرة الحسية ومن أمثلتها:**

أ-هجرة الرسول صلي الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلي المدينة المنورة وبصحبته سيدنا أبوبكر الصديق رضي الله عنه.

ب- الهجرة إلي الرسول صل الله عليه وسلم في المدينة المنورة وهذه أشرف الهجرات وأفضلها علي الإطلاق.

ج- الهجرة إلي الشام: وتكون في آخر الزمان عند ظهور الفتن كما أخبر بذلك الرسول صلي الله عليه وسلم في حديثه الشريف: "**ستكون هجرة بعد هجرة يجتاز الناس إلى مهاجر إبراهيم، لا يبقى في الأرض إلا شرار أهله ، تلفظهم أرضهم، وتقذرهم أنفسهم، والله يحشرهم إلى النار مع القردة والخنازير، تبيت معهم إذا باتوا، وتقيل معهم إذا قالوا، وتأكل من تخلف**"([[13]](#footnote-14))

**و تقسم الهجرة من الناحية الجغرافية للاتي:**

**1- الهجرة الدائمة أو المستقرة:** وهي التي يغادر فيها المهاجر موطنه الأصلي ليستقر في مكان آخر بصفة دائمة وهي الهجرة الأكثر خطورة. ومن أمثلتها، هجرة بعض الأفراد من الدول النامية الي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكذلك الهجرة الي الدول الأوربية، حيث يترك المهاجر وطنه الأصلي ولا يرجع إليه مرةً أخري. **([[14]](#footnote-15))**

**2- الهجرة المؤقتة :** وهي التي يقضي فيها المهاجر فترة من الزمن قد تطول أو تقصر في منطقة ما ثم يعود لمكان إقامته الأصلي، وتختلف من شخص لآخر، فبعض الأفراد يهاجرون للعمل، وآخرون للعلاج وآخرون للدراسة وغيرها من الأسباب المؤقتة والتي يرجع بعدها الفرد الي موطنه الأصلي.

**3- الهجرة الموسمية :** وهي التي تكون سنوياً، حيث ينتقل العمال للعمل في فصل من فصول السنة في منطقة غير مكان إقامتهم الدائمة، مثلاً موسم حصاد القطن، حيث يأتي العمال من ولايات السودان المختلفة ، وبعد انتهاء الحصاد يرجعون الي ولاياتهم.

**4- الهجرة الاختيارية:**

وهي الحركة أو الانتقال من مكان لآخر باختيار المهاجر دون التدخل من جهة خارجية. ومن أمثلة ذلك الهجرة من الولايات المختلفة الي ولاية الخرطوم.

**5- الهجرة الإجبارية: (أي التهجير)**

تحدث لعدة أسباب منها، إنشاء بعض مشاريع الدولة، منها الحروب حيث تجبر السلطات بعد الأفراد أو الجماعات للمغادرة والنزوح من مكان إقامتهم الأصلي لمكان آخر. ومن أمثلتها تهجير سكان حلفا القديمة إلي حلفا الجديدة عند قيام خزان السد العالي، وكذلك ترحيل المناصير لقيام سد مروي. [[15]](#footnote-16)

**6- الهجرة الداخلية:**

أما الهجرة الداخلة فهي التي تتم بشكل أفقي ورأسي داخل حدود الدولة الواحدة لأسباب كثيرة منها النزاعات، السياسية والإثنية، والكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب الدوافع الاقتصادية، وبذلك فهي تكون داخلية، كالحركة من الريف للحضر، وعادة تصاحب الهجرة الداخلية العديد من الآثار السالبة، من تفسخ اجتماعي، وإحلال للقيم بعادات وقيم أخرى بديلة تقتضيها ظروف البيئات الجديدة، ونجد أن هذا النوع من الهجرات يمثل هاجساً كبيراً لكل الحكومات لما له من آثار اقتصادية كثيرة سالبة على معدلات النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم، إلى جانب بعض الظواهر الاجتماعية كما وتدخل بشكل سالب على الخطط والاستراتيجيات الحكومية التي تستهدف التنمية في الريف.

**7- الهجرة الخارجية:**

الهجرة الخارجة: وهي ذلك النوع من الهجرات التي يمتد خارج الحدود الجغرافية للدولة وتدخل فيها الهجرة القسرية، لأسباب سياسية والتي تشمل النزاعات المسلحة القبلية والإثنية، وغيرها من الأسباب التي تذهب في هذا الاتجاه، وهنالك الهجرات الخارجة ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمذهبية.([[16]](#footnote-17))

**المبحث الثالث : طرق قياس الهجرة :**

نجد أن إحصاءات الهجرة في الدول المتقدمة دقيقة ومتوفرة وذلك للاهتمام الكبير بالجوانب الإحصائية للسكان ويرجع ذلك لمعرفة الدول المتقدمة بأهمية الإحصاءات في المستقبل القريب والبعيد وكذلك لإمكانيات هذه الدول في عمل تعدادات في فترات متقاربة والعكس تماماً نجدة في الدول النامية حيث لا يوجد اهتمام بالجوانب الإحصائية للسكان، وكذلك بُعد الفترة بين التعدادات وذلك لعدم وجود إمكانيات لهذه الدول لعمل تعدادات متقاربة.

وحتى عندما يكون هنالك تعداد أو مسح فإن المعلومات أن وجدت تكون غير دقيقه ويرجع ذلك لعدة أسباب منها**:**

1. **أن العدادين، أو موظفي التعداد غير مدربين تدريباً كافياً.**
2. **عدم توفر الإمكانات المادية الكافية للتعداد أو المسح.**
3. **بعض المواطنين لا يعطى المعلومة الصحيحة.**

وبالاعتماد علي مصادر الإحصاءات الأخرى تعد مصادر إحصاء الهجرة جانباً مهماً فيها إلا أنها من حيث الدقة والتوفر فهي أقل في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة.

والهجرة يتم قياسها مباشرة من خلال سجلات الهجرة إذا كانت سجلات الهجرة متوفرة وإذا لم تكن سجلات الهجرة متوفرة يتم قياسها بصورة غير مباشرة من الإحصاءات الأخرى. وفيما يلي شرحاً لهذه الطرق :

## أولاً: الطرق المباشرة:

**أ- محل الميلاد:**

وهى أكثر استخداماً لأنها الأسهل، وهنا يمكن تصنيف السكان لمجموعتين**:**

**1**- غير المهاجرين وهم من تم حصرهم من مكان ولادتهم ساعة التعداد.

**2**- المهاجرين وهم من تم حصرهم في مكان غير مكان ولادتهم ساعة التعداد.

ويعاب علي هذه الطريقة أنها لا تأخذ في الاعتبار زمن الهجرة بالتحديد ولا عدد مرات الانتقال.

**ب– محل الإقامة:**

تهتم السجلات المدنية بتسجيل المعلومات عن مكان الإقامة وتغييرها وبذلك يمكن دراسة حركة السكان، ولكن هذا الأسلوب لا يمكن استخدامه إلا في عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة لأنها تملك البيانات المطلوبة.

**ج- إحصاءات العبور:**

تمثل الإحصاءات التي تجمعها الجهات المسئولة كإدارة، أو الأحوال المدنية عن القادمين إلي البلاد أو المغادرين، ويمكن استخدام هذه الإحصاءات إذا كانت مكتملة في دراسات الهجرات الدولية علي وجه الخصوص. ([[17]](#footnote-18))

## ثانياً: طرق غير مباشرة:

إذا تعذر القياس المباشر لعناصر الهجرة عمدنا إلي طرق غير مباشرة ويتحصل هذا القياس عن طريق:

**أ- أسلوب البواقي:**

يعتمد علي مدى دقة تسجيل بيانات المواليد والوفيات.و بالتالي هذا المقياس لا يصلح في الدول النامية لأنه لا توجد دقة في تسجيل بيانات المواليد والوفيات في الدول النامية. حيث لا يوجد أدني اهتمام بتسجيل المواليد والوفيات في الدول النامية فمعظم كبار السن في تلك الدول لا يوجد لديهم شهادات ميلاد وأعمارهم تقدر تقدير، وكذلك نجد أن الوفيات لم يكن لها أي تسجيل حتى وقت قريب، وحتى عندما أصبحت تسجل فالتسجيل يكون في المدن الكبرى فقط وبالتالي لا يعرف عدد الموتى خلال أي فترة وهذا يجعل هذا الأسلوب لا يصلح في الدول النامية لعدم وجود دقة في تسجيل بيانات المواليد والوفيات.

**ب- معدلات البقاء:** هذا الاسلوب الأكثر استخداماً في الدول النامية، هنا تعتبر كل فئة عمرية فوجاً أو جيلاً قائماً بذاته ويمكن حساب الباقين علي قيد الحياة من أفراد كل فئة عمرية عند الانتقال لفئة عمرية جديدة، ويمكن استخدام المعادلة التالية لحساب صافي الهجرة: **صافي الهجرة للفئة العمرية = (كح – ك1) × ب ت حيث :**

**كح** = عدد الأفراد في الفئة العمرية في التعداد الثاني.

**ك1** = عدد الأفراد في الفئة العمرية في التعداد الأول.

**ب** = نسبة البقاء.

**ت** = الفاصل بين التعدادين (15 سنة).

**ج- طريقة نسب التعمير:**

في هذه الطريقة يحسب عدد من يعمر أو يبقي من مجتمع سكاني معروف بالتعداد بالاعتماد علي معدلات وفيات جارية بين تاريخي تعدادين متواليين ويوازن بين عدد السكان بعد هذا التعمير النظري وبين عدد السكان الحاصل من التعداد الثاني فالفرق بينهما يشير إلي ذلك القياس.

**ولتحديد حجم الهجرة بين أي تعدادين يمكن استخدام القاعدة التالية:**

**هج2-1 = (ك2 - ك1) – (مح-1 – فح-1)**

**حيث:**

**هج2-1** = حجم الهجرة بين التعدادين الثاني والأول.

**ك2** = إجمالي عدد السكان في التعداد الثاني.

**ك1** = إجمالي عدد السكان في التعداد الأول.

**مح-1** = عدد المواليد في فترة مابين التعدادين.

**فح-1** = عدد الوفيات في فترة مابين التعدادين.

## المبحث الرابع : معدلات الهجرة :

معدل الهجرة (*[[18]](#footnote-19)*)تعبير عام يشمل جميع المعدلات المستعملة في تواتر الهجرة وتكرارها في مجتمع سكاني، وإذا لم يحدد هذا التعبير قصد به معدل الهجرة السنوي. وتساعد معدلات الهجرة في إجراء المقارنات بين المناطق داخل الدولة أو بين الدول، بدلاً عن الأعداد المطلقة.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **أ- معدل** **الهجرة** **الوافدة** = | عدد المهاجرين إلي المنطقة | × 100 |  |
| جملة عدد السكان بالمنطقة |

**÷ P} X 100 H = {i**

**حيث :**

**H** = معدل الهجرة الوافدة.

**i**= عدد المهاجرين إلي المنطقة.

**P** = جملة عدد السكان بالمنطقة.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ب- معدل** **الهجرة** **المغادرة** = | عدد المغادرين إلي المنطقة | × 100 |  |
| جملة عدد السكان بالمنطقة |

***X 100 P } ÷ E = {e***

**حيث :**

**E**= معدل الهجرة المغادرة.

**e** = عدد المغادرين من المنطقة.

**P** = جملة عدد السكان بالمنطقة.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ج- معدل صافي** **الهجرة** = | عدد المهاجرين إلي المنطقة- عدد الوافدين إلي المنطقة | × 100 |  |
| جملة عدد السكان بالمنطقة |

ونجد أن الفرق بين «المهاجر» و«الوافد» كبير، فالمهاجر هو الذي غادر بلاده إلي بلاد أخرى بغرض الدراسة أو العمل وله حقوق مدنية كاملة وهو مؤهل أيضا إذا طال بقاؤه، قرابة عشر سنوات مثلا أن تكون له حقوق سياسية مثل الانتخاب والوصول إلى المناصب العليا في الدولة. أما «الوافد» فهو شخص زائر, وهو عابر سبيل ليس له أي حقوق مدنية, ولا يمكن أن يعامل سواسية مع مواطني البلد([[19]](#footnote-20)).

***S = { (i – e) ÷ p} X 100***

**حيث :**

= **S** معدل صافي الهجرة.

= **i** عدد المهاجرين إلي المنطقة.

***=******e***عدد الوافدين إلي المنطقة.

***P******=***جملة عدد السكان بالمنطقة.

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ج- معدل الهجرة الكلية** = | عدد الوافدين - عدد المغادرين | × 100 |  |
| جملة عدد السكان بالمنطقة |

**M = { (i + e) ÷ p }**

**حيث :**

= **M** معدل الهجرة الكلية.

= **i** عدد الوافدين.

= **e** عدد المغادرين.

**p**= جملة عدد السكان بالمنطقة.

**المبحث الخامس : الآثار المترتبة عن الهجرة :**

للهجرة عدة آثار:

**1- الآثار الديموغرافية:**

تؤثر الهجرة علي حجم السكان، والتركيب النوعي والعمري، ومستويات الخصوبة.

**أ– أثر الهجرة علي حجم السكان:**

تؤدي الهجرة إلي زيادة عدد السكان في المناطق المستقبلة، وبالمقابل تؤدي إلي نقصان عدد السكان في المناطق المرسلة وبافتراض ثبات تأثير الزيادة الطبيعية فقد زاد عدد السكان الولايات المتحدة من (7.5 مليون) عام (1899م) إلي (81 مليون) عام (1959م) بسب الهجرات الواسعة إليها.

**ب- أثر الهجرة علي التركيب العمري والنوعي:**

نجد أن دولة الأمارات العربية المتحدة استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين في عام (1975م)، مما أدي إلي تزايد عدد الذكور عن الإناث (180 ذكر) لكل (100) أنثي. وأما في دولة سوريا في نفس العام فقد أرسلت سوريا أعداداً كبيرة من المهاجرين خارجها وبالتالي أصبح عدد الإناث يفوق عدد الذكور فهنالك (90 ذكر) لكل (100 أنثي). وارتفع عدد الذكور في الفئة العمرية (20- 40) بنسبة (36%) في دولة الأمارات بينما انخفضت هذه النسبة إلي (23.5) في سوريا لأنها دولة مرسلة. ([[20]](#footnote-21))

**2- الآثار الاقتصادية:**

أ- **للهجرة المنظمة مردود إيجابي من ناحية اقتصادية:**

يمكن أن يكون للهجرة المنظمة مردود إيجابي سواء على المجتمعات المُهاجَر منها أو المُهاجَر إليها بما في ذلك نقل المهارات وإثراء الثقافات، وكذلك فإن تحويلات المهاجرين لأوطانهم تمثل نسبة من الدخل القومي فمثلاً كانت تحويلات المهاجرين السودانيين في عام (1988م) هي (215.18) مليون دولار، وكانت تحويلات المصريين المهاجرين عام(1995م) هي (4.7) مليار دولار، كما حصلت الفلبين علي (7) مليار دولار في عام (1995م)([[21]](#footnote-22)).

ولكن بقدر ما يساهم المهاجرين في الدخل القومي لدولهم بقدر ما يمثل ذلك خسارة موارد بشرية لدولهم، وهو ما يعرف بهجرة الكفاءات ونزيف العقول، وذلك لما تمثله هذه الكفاءات والكوادر من طاقة كامنة وقوة فاعلة تحدث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المنشودة.

ب- **هجرة الكفاءات للخارج وأثرها من ناحية اقتصادية:-**

خطورة هجرة الكفاءات للخارج تعنى انتقال أهم رأس مال اقتصادي للبلد وهو رأس المال البشرى المثقف، ونجد أنه في الوقت الذي شجعت فيه الدول الغربية على استقطاب العقول، لم تقم دول العالم الثالث ومن بينها السودان إلا بالنذر اليسير لإغراء هذه العقول بالبقاء في الوطن والمساهمة في تنميته وتطويره ولهجرة الكفاءات والعقول للخارج تأثير كبيرفي تدنى الانتاج والإنتاجية مما يتسبب في تراجع النمو الاقتصادي و التنمية وبالمقابل ارتفاع نسبة التضخم وازدياد البطالة، وارتفاع لسعر الصرف وغيرها من المشاكل الاقتصادية، وكثير من الدراسات أثبتت أن (90%) من الزيادة في معدل النمو الإقتصادى في الدول المتقدمة يرجع إلى التقدم العلمي التقني، ونجد أن هجرة الكفاءات العلمية للدول المتقدمة أدى إلى تمركز (90%) من مجموع رصيد التكنولوجيا في العالم الدول المتقدمة وبالتالي ضعف التكنولوجيا في الدول النامية وبالتالي تأخر عملية التنمية في الدول النامية والتي من بينها السودان. وتظل هجرة الكفاءات العقول إحدى أكثر التأثيرات سلبية فيما يتعلق بانعكاسات، حيث لا تزال الصورة قاتمة، ويدق كثيرون اليوم ناقوس الخطر ويحذرون من الآثار السلبية لاستمرار هذه الهجرات، ويعقدون مؤتمرات تبحث وسائل الحد منها وكيفية استعادة بعض هذه العقول إلى موطنها.

**3- الآثار الاجتماعية:**

**أ- الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية:**

نجد أن أعداد المهاجرين من الريف إلي المدن الكبرى يزداد مما يؤدي إلي اكتظاظ سكاني كبير خاصة في المدن الكبرى مما يترتب علي ذلك عدم وجود فرص عمل وتنتشر العديد من الجرائم مثل السرقات وتظهر بعض المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والمرض والجهل ونقص في الخدمات الأساسية من علاج وتعليم ومياه شرب، و نجد تكدس المهاجرين في أحياء مزدحمة تفتقر الي التخطيط الهندسي وهي بؤر فاسدة اجتماعياً. وكذلك من الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية اختلاف التركيب النوعي، وارتفاع نسبة الإناث في الأرياف, كذلك عدم وجود فائض من الاستثمارات يوجه الي تطوير الريف وخاصة في الدول النامية، وهذا يساعد علي زيادة تخلفه ومعاناته من نقص الخدمات الأساسية. وللحد من هذه الآفة التي تأرق المجتمع يجب البحث عن حلول جذرية لاستئصال هذه الظاهرة من جذورها ففي الريف مثلا يجب توجيه الاهتمام له بتوفير الاحتياجات الضرورية من الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات وتوفير مياه الشرب واستغلال خدمات البيئة في إقامة صناعات محلية صغيرة للسكان.

**ب- الآثار الاجتماعية للهجرة الخارجية:**

وفي الهجرة الخارجية يواجهه المهاجرون صعاباً عديدة مثل: (اللغة والدين والعادات)، وقد يواجهون بعزلة اجتماعية وحضارية وينتج عن هذه العزلة عدة مساؤي اقتصادية واجتماعية تلقي بظلالها علي العلاقات بين المهاجرين والسكان الأصليين، مثال لذلك ما يواجهه المهاجرون المسلمون من دول شمال إفريقيا من مشكلات في مدن غرب أوربا وهذا يعتبر من الآثار السلبية للهجرة.

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية

|  |
| --- |
| المبحث الأول:مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية |
| المبحث الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية |
| المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية في الدول النامية |
| المبحث الرابع: معوقات التنمية الاقتصادية |

**الفصل الثاني**

**التنمية الاقتصادية**

**المبحث الأول:** **مفهوم وتعريف التنمية الاقتصادية :**

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يستعمل قبل ذلك إلا عبارات للدلالة علي حدوث التطور، وقد برز مفهوم التنمية التقدم بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة علي عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين([[22]](#footnote-23)).

والتنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن استغلال الطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة، وتوظيفها للأفضل.

**التنمية عند هيئة الأمم المتحدة:**

تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام (1956م) ينص على أن التنمية هي: "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن".

وقد عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها: "عملية توسيع لخيارات الناس عن طريق تنمية القدرات، وهى تمثل وسيلة وغاية في الوقت نفسه، وتتمثل هذه القدرات الأساسية الثلاث في الآتي: (أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية، وأن يحصل على المعرفة، وأن يحيا على الموارد اللازمة التي توفر له مستوى معيشي لائق، يحرره من الفقر ويساعده على تنمية قدراته.

وهذا المفهوم اعتمدت عليه التقارير الدولية والمحلية، وأيضا اعتمدت عليه سياسات التنمية البشرية في الدول، ومن خلال مكونات هذا المفهوم تقاس التنمية البشرية من خلال دليل التنمية البشرية[[23]](#footnote-24)، الذي يتضمن المكونات الثلاثة الآتية:

1-الصحة 2- التعليم **3**- الدخل

ونجد أن الاقتصاديين انقسموا إلي فريقين فريق يري أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي شيئاً واحد والفريق الأخر يري العكس، والرأي الراجح أن هنالك اختلاف بينهما فمفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الدخل القومي والناتج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة.

أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات كما يستخدم للإشارة للبلدان المختلفة. في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالاً وواعياً أي إجراء تغيرات جذرية وهيكلية في بنيان الاقتصاد للدولة .أضف إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها. ويتضح ما سبق فإن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج، العرض، الدخل الوطني) وينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتقدمة. أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة وبمقتضى بالضرورة تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية وينطبق المفهوم على البلدان المتخلفة.

بعدما تعرفنا على آراء العلماء في التفرقة بين مفهومين النمو والتنمية نعرف التنمية الاقتصادية حيث أن التعريف يقتضي إضافة أبعاد جديدة وذلك على النحو التالي:

* أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
* أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.
* أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلاً من استنزافها .
* أن تحقق توازن بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.
* أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
* أن تحقق قدراً كبيراً من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

**:وبالتالي تعرف التنمية الاقتصادية**

بأنها مجموعة السياسات والتدابير التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

والتنمية الاقتصادية تهدف إلي رفع مستوي الدخل القومي وزيادة الرفاه الاجتماعي([[24]](#footnote-25)).

والتنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها إلي تحسين الظروف الاجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ولذلك فهي غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة علي السواء.

أيضاً تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية متعددة الأبعاد تتمثل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية إذا هي عملية متكاملة بشقيها الاقتصادي ويقصد به: زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع، والشق الاجتماعي ويقصد به أحداث تغيير اجتماعي وثقافي وسياسي، و يسير الشقين جنباً إلى جنب([[25]](#footnote-26)).

إذاً من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تلك المحاولات التي تتبناها الدولة، من خلال التغييرات والإصلاحات التي تطرأ على الهيكل الاقتصادي للبلد، في فترة زمنية معينة، قد تكون طويلة الأجل، تعمد من خلالها الدولة إلي التحسين الدائم والمستمر للقطاعات الاقتصادية، والهدف من ذلك النهوض بالاقتصاد القومي, وتعظيم موارده المالية، وكذلك الرفع من متوسط دخل الفرد في المجتمع، بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية للبلد.

**المبحث الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية:**

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور حول رفع معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية وسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

**1- زيادة الدخل القومي:**

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي. والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة وليس هناك شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية والفنية، مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي، فكلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبياً وعموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصادياً. **(**[[26]](#footnote-27)**)**

**2- رفع مستوى المعيشة:**

يعتبر رفع مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصادياً، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي، فان هذا قد يحدث فعلاً غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلاً، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى معيشة، وكذلك لو كان نظام توزيع الدخل مختلاً، وفي هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة تكون قلة من الناس، وبالتالي يبقى مستوى المعيشة في الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض.

وبما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس كلما كان منخفض كلما دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة، لذلك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة ويجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

**3- تقليل التفاوت في الدخول في الثروات:**

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقاً كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، و هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين، حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه وكلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ، ذلك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب انخفاض ميلها الحدي للاستهلاك، إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب انخفاض ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلي ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، و زيادة تعطل العمال.

**4- تعديل التركيب النسبي:**

(**[[27]](#footnote-28)**)هناك أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي، ونعني بذلك عدم اعتماد البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، مثلاً إذا كانت البلاد تعتمد على قطاع الزراعة فقط، فلابد من البحث في إنشاء ودعم قطاعات أخري مثلاً قطاع الصناعة وغيرها، وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطراً جسيماً على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي والسودان عندما اعتمد على عائدات البترول وأهمل باقي القطاعات خاصة القطاع الزراعي وبني الميزانية علي عائدات البترول فقط وحين انخفضت أسعار النفط أدي ذلك إلي انهيار الاقتصاد لأنه أعتمد علي قطاع واحد والاعتماد علي قطاع واحد يعرف (بالمرض الهولندي)، وبالتالي لابد البحث في إحياء القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير.

**المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :**

لا شك أن الدول النامية تعاني من مشاكل التمويل، ويجب معرفة أولاً ماهية التمويل، وما هي المصادر المختلفة لتمويل التنمية في الدول النامية.

**أولاً : ماهية التمويل:**

اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، منها أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور وليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية، وضل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية والدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات مقتنعين بأن تأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية وهي السياسة النقدية، وكانت نسبة استخدام النقد أي نسبة مجموع السلع والخدمات التي يتم تبادلها بالنقود منخفضة نسبيا في الدول النامية خاصة في الدول الإفريقية منخفضة الدخل[[28]](#footnote-29))).

وساءت أسعار الصرف الثابتة في الدول جميعها ومنها الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى 1972م وقد تراخى الالتزام بتثبيت سعر الصرف في السبعينات في عدة دول. ومنذ بداية الثمانينات ازدادت إمكانية إسهام السياسة النقدية عند تطبيقها السليم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الآجال القصيرة. أما فعاليتها في الأجل الطويل فكانت أقل قبولاً.

لم ينظر للتمويل على أنه يؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية على أي حال، حتى حاول بعض المحللين في السنوات الأخيرة مثل: (ادوارد شاوEDWARD CHAW ، ورونالد ماكنينRONALD MAKINNON) إلي إثبات أن للسياسة التمويلية تأثير قوي على التنمية([[29]](#footnote-30)).

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد تعريف للتمويل: "التمويل هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك".

ويعرف كذلك بأنه: "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة".

ومنه فالتعريف الإجرائي لتمويل التنمية فيعني: "تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع"([[30]](#footnote-31)).

**ثانياً : المصادر الداخلية لتمويل التنمية ([[31]](#footnote-32)):**

ويمكن تقسيمها إلى:

أ- **الادخار الاختيارية:** هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا وتتمثل في:

1. مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

* مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
* الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
* الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.
* سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

1. مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص، وادخارات قطاع الأعمال العام، الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (Deficit. Spending) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية ([[32]](#footnote-33))

ب- **الادخارات الإجبارية:** وهي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

1. الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.
2. التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب:([[33]](#footnote-34))
3. انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
4. انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.
5. تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات زيادة الواردات ونقص الصادرات.
6. إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
7. يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.
8. الادخار الجماعي: هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات.

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

**رابعاً: المصادر الخارجية لتمويل التنمية:**

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

* **التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:** لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:(([[34]](#footnote-35)

* تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.
* تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.
* توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك. يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

1. المؤسسات المساعدة للبنك الدولي: هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له:

* مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.
* مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل.
* الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام 1988([[35]](#footnote-36)(.

1. صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل إختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.
2. المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية ، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني، والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية.
3. القروض: قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيئات الدولية التابعة لها، أو هيئات التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.
4. الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها: وهو نوعان:
5. الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.
6. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة (.([[36]](#footnote-37)

**المبحث الرابع : معوقات التنمية الاقتصادية:**

هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي.

**أولاً : المعوقات الاقتصادية :**

من بين أهم المعوقات الاقتصادية ما يلي:

1. **القوى العاملة:**

لا شك أن هناك علاقة أكيدة بين النمو وبين القوى العاملة من حيث حجمها ومعدل نموها خاصة معدل نمو العمالة في قطاعات الإنتاج السلعي من الزراعة والصناعة، وكذلك من حيث جودتها ومدى تناسبها ومعدل نمو إنتاجها،ويختلف حجم السكان في سن العمل وتوزيعهم على القطاعات المختلفة باختلاف مراحل التنمية المختلفة، وتواجه القوي العاملة في معظم الدول النامية انخفاض في الأجور، ويتسبب انخفاض الأجور في العديد من المشاكل مثل التكاسل في العمل وعدم إتقانه، وكذلك هجرة معظم الكفاءات لتحسين أوضاعهم، وظهور الفساد المالي وغير ذلك من المشاكل التي تعيق التنمية الاقتصادية، ويرجع انخفاض الأجور في الدول النامية إلى أسباب عديدة منها وفرة عرض العمل بالنسبة للطلب، وجود البطالة وانخفاض مستوى الإنتاجية في هذه الدول عن مثيله في الدول الصناعية و المتقدمة. **([[37]](#footnote-38))**

1. **عدم وجود رأس المال الكافي:**

يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في المجتمعات ولمعدلات تغييرها ومن ثم في مستوى التقدم ومعدل النمو الذي سيحدث فيها، فبدون رأس المال الكافي لا تستطيع الدول أن تمول مشاريعها وتنفذ خططتها التي وضعتها، ويرجع السبب في عدم وجود رأس المال الكافي لعدة أسباب منها الحروب الأهلية التي تستنزف البلاد ،الفساد بكل أشكاله،عدم استغلال الموارد الطبيعية استغلال أمثل،الديون الخارجية، التبعية الاقتصادية للخارج، الحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الدول الكبرى علي منتجات بعض الدول، وغيرها من الأسباب.

1. **التكنولوجيا والتنظيم :**

إن الافتقار إلى طبقة المنظمين هو التفسير الأساسي لغياب عمليات الإنماء السريعة في الدول النامية، ويجدر الذكر أن وظائف المنظم في الدول المتقدمة قد تقدمت بمعدل متزايد في المشروعات الكبيرة إلى أعداد كبيرة من الأفراد الذين تخصص كل منهم في ناحية صغيرة جدا من العملية الإنتاجية،أي أن مبدأ التخصص وتقسيم العمل مهم جداً، وأما التكنولوجيا فإن الدول النامية تفكر في نقل التكنولوجيا المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا وهذا لن يؤدي إلي التنمية الاقتصادية وذلك لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلة التنمية في هذه الدول. **([[38]](#footnote-39))**

**4- الموارد الطبيعية :**

يؤكد خبراء الموارد أنه لا يوجد سبب جوهري يمنع التقدم التكنولوجي من الحفاظ على الموارد الطبيعية بحيث تكفي إلى مالا نهاية لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة. بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن هذا لا يعني أن مستوى الإنتاج ومستوى المعيشة لأي دولة يتوقف تماما على مال يتوفر لديها من (40) موارد طبيعية، فلا يكفي أن تكون الدولة غنية بمواردها وإنما يجب أن يقوم أهلها باستغلال هذه الموارد.

**5- التجارة الخارجية :**

من المشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية مشاكل التجارة الخارجية تتمثل في:

1. ضيق حجم السوق المحلية إذ أنه يصعب الدخول في مجال تصدير السلع المصنعة إلى السوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية، بالإضافة إلى صعوبة القدرة على منافسة السوق الدولية.
2. العقبات التي تضعها الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية من السلع المصنعة.
3. التقلب الشديد في أسعار المواد الأولية كثيرا ما ينعكس في شكل انخفاض مفاجئ في حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية، لذا يجب على هذا الدول أن تعمل على تشجيع صادراتها باتخاذ مختلف الإجراءات والوسائل المؤثرة على كمية وقيمة الصادرات وبالشكل الذي يسمح بمواجهة المنافسة الأجنبية في السوق العالمية.([[39]](#footnote-40))

**ثانيا:المعوقات غير الاقتصادية :**

1. **اجتماعية وثقافية وسياسية :**

التنمية أسلوب لعلاج مشاكل المجتمع، ولا شك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف أمام عملية التنمية. فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة وكذلك التوظيف. فالتغيير لا بد أن يأتي من أفراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد، والصدق والأمانة في المعاملات والقضاء تدريجياً على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية من أجل توفير مناخ ملائم لعملية التنمية، يتطلب نجاح التنمية أيضا وجود تساند اجتماعي واسع بين فئات الشعب والاتفاق على كيفية التوزيع للأعباء المترتبة عن التنمية الاقتصادية وكذلك ضرورة التخلي على بعض العادات والتقاليد المعيقة للتنمية، وأيضا ضرورة تنمية نظرة الأفراد إلى العمل كقيمة اجتماعية بالإضافة إلى العادات والتقاليد نجد أن هناك معوقات ثقافية أو بالأحرى فكرية مثال ذلك نجاح التنمية الاقتصادية يتطلب العمل على انتشار التعليم وتخفيض نسبة الأميين في الدول النامية، ذلك لأن الشخص الغير متعلم لا يدرك احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً لابد للدولة أن تهتم بالعلماء والكفاءات حتى تحد من هجرة الكفاءات للخارج لأنهم أساس التنمية.

**2- سياسية:** يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية لأن عدم توفر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقاً أمام التنمية، إذ يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي إلى إحداث التغيرات العميقة في الاستقرار السياسي للدولة، لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا لذلك لابد من توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل التقليل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية وخلق إطار ديمقراطي ملائم.

الفصل الثالث

أثر هجرة أساتذة الجامعات على التنمية

**المبحث الأول: هجرة أساتذة الجامعات**

**المبحث الثاني: أسباب الهجرة**

**المبحث الثالث: أثر الهجرة علي التنمية**

الفصل الثالث

أثر هجرة أساتذة الجامعات على التنمية

**مقدمة عن التعليم العالي :**

كانت الجامعات في السودان قبل ثورة التعليم العالي التي أقامتها الدولة في القرن العشرين محدودة، وبالتالي يتخرج عدد قليل من الطلاب في مختلف التخصصات وذلك لان الجامعات كانت محدودة، ولكن بعد قيام ثورة التعليم العالي أصبح العدد كبير جداً وذلك للعدد الكبير من الجامعات والكليات التي تم إنشاؤها فنجد مثلا أن ثورة التعليم العالي أنشئت (35) كلية طب في السودان تخرج سنوياً مابين(3500) إلي (4000)([[40]](#footnote-41)) طبيب، ولكن نجد أن الدولة لم تفكر في العدد الكبير من الخريجين الذين يتخرجون من هذه الجامعات في مختلف التخصصات وكيفية وجود فرص عمل لهم بمعني أن الدولة لم تربط ثورة التعليم بالعمل التنموي وبالتالي نجد أن اعداد الخريجين في زيادة من عام لآخر مما جعل الكثيرين منهم يلجأوا الي خيار الهجرة وذلك لضيق فرص العمل في داخل البلاد بالإضافة إلي ضعف الأجور إن وجد العمل.

**المبحث الأول: هجرة أساتذة الجامعات :** ([[41]](#footnote-42))

يرجع تاريخ هجرة السودانيين العاملين بالخارج إلي ستينات القرن العشرين وبالتالي فإن هجرة العمالة السودانية ليست حديثة ففي الماضي كانت تتجه معظمها شمالاً إلي مصر، ولكن في السبعينات بعد ظهور البترول في دول الخليج أصبح معظم المهاجرين من السودانيين يتجهون إلي تلك الدول النفطية، وتصبح هذه الظاهرة أوضح ما تكون في هجرة العمالة النوعية من أساتذة جامعات، وأطباء، ومهندسين وغيرهم من أصحاب الكفاءات والعقول، حتى أصبح هنالك مخاوف من هجرة العقول. وفي السنوات الأخيرة زادت الهجرة وسط الكفاءات العلمية خاصة أساتذة الجامعات و نجد أن كفاءات وعقول مبتكره وقادرة على الإبداع والتطور والإنتاج تهاجر إلى الخارج لتنمية بلدان أخرى والسودان في أمس الحاجة لها، وأصبحت هجرة الكفاءات العلمية والخبرات الوطنية، خاصة أساتذة الجامعات ظاهرة تتمدد بظلال سالبة على جميع المؤسسات العامة والخاصة ما يستدعي التوقف ملياً عندها بهدف الكشف عن أسبابها وإيجاد الحلول، لما لها من آثار سلبية مؤثرة على الدولة وعلى مستقبل التعليم الجامعي في البلاد وقت شهدت فيه السنوات الأخيرة اضطرار أعداد كبيرة من أفضل الأساتذة الجامعيين حاملين ارفع الشهادات العلمية في جميع التخصصات للهجرة لدرجة وصلت فيها معدلات الهجرة لأرقام غير مسبوقة في تاريخ البلاد حيث بلغت جملة المهاجرين من الأساتذة الجامعين (1002) في عام (2012م) مقارنة بـ (21) أستاذ جامعي في العام (2008م)([[42]](#footnote-43)). وأصبحت معظم المؤسسات العلمية تواجه نقصا كبيرا في الكفاءات في مختلف التخصصات.

بهذه الهجرة فقد السودان الكثير من الكفاءات المؤهلة خاصة في قطاعي التعليم العالي والصحة بسبب هجرة الأساتذة والأطباء، فأساتذة الجامعات هم جسر العبور لنهضة الأمم، فلابد العمل على تلافى الآثار السالبة لهذه الهجرة والبحث عن معالجات جذرية وذلك لما تمثله هذه الكفاءات والكوادر من طاقة كامنة وقوة فاعلة لإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية المنشودة حيث نجد أن الهجرة وسط أساتذة الجامعات تشهد تزايدًا مستمرًا مما يهدد قطاع التعليم بنحو مباشر.

ويترتب على هجرة الكفاءات ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول وتبديد الموارد الإنسانية والمالية التي أُنفقت في تعليم وتدريب هذه الكفاءات والتي تحصل عليها دول المهجر بدون مقابل يذكر، وكذلك ضعف وتدهور الإنتاج، والبحثي العلمي في مؤسساتنا التعليمية وتشكل خطراً على مسيرة التعليم العالي وبالتالي تؤثر علي عملية التنمية في الدولة، حيث تواجه معظم المؤسسات العلمية نقصاً كبيراً في مختلف التخصصات. ويشكل واقع الحياة في المجتمعات المتخلفة أهم العوامل التي تحمل الكفاءات العلمية علي ترك بلادها والهجرة إلي بلاد أخري. وتقوم الكفاءات العلمية بترك واقع حياتي معين تعتبره قليل العطاء ضعيف التقدم إلي واقع حياتي آخر ينبئ بقدر اكبر علي العطاء وقابلية اقوي علي تحقيق التقدم. ونجد أن سياسات التعليم العالي لم تربط التوسع بالجامعات بالعمل التنموي.

وحسب إحصاءات جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج([[43]](#footnote-44))   
أن حوالي (67.999) سوداني هجروا البلاد منذ بداية العام (2008م) وحتى شهر مايو، بعد حصولهم على عقودات عمل خارجية، وأكد أن ما يربو على (30) ألف سوداني، غادروا في العام (2009م).

وشهد العام (2012م) تسارعاً غير مسبوق في هجرة الكفاءات السودانية إلي مهاجر عديدة علي البسيطة الممتدة من بلدان شرق آسيا،عبوراً بدول الخليج أحدثت هذه المسارعة إرتجاجاً في أوساط متخذي القرار بحسبان أن هذا النوع من الهجرة مفقر للبلاد من أهم مورد بشري يغذي التنمية.([[44]](#footnote-45))

**جدول(1/1/1)**

**هجرة أساتذة الجامعات في الفترة من( 2008م- 2012م)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **العام/ الدولة** | **السعودية** | **الإمارات** | **عمان** | **ليبيا** | **أخري** | **الجملة** | **%** |
| **2008م** | **17** | **2** | **1** | **-** | **1** | **21** | **1.1%** |
| **2009م** | **87** | **1** | **1** | **-** | **1** | **90** | **4.8%** |
| **2010م** | **207** | **1** | **-** | **2** | **1** | **211** | **11.4%** |
| **2011م** | **578** | **2** | **3** | **-** | **2** | **535** | **28.8%** |
| **2012م** | **988** | **1** | **-** | **10** | **3** | **1002** | **53.9%** |
| **الجملة** | **1827** | **7** | **5** | **12** | **8** | **1859** | **100.0%** |

**المصدر: علي أحمد محمد،"هجرة الكوادر السودانية"، أفاق الهجرة، العدد العاشر السنة الرابعة/2013م، ص(24)، تحليل الباحث**

نجد أن أعداد أساتذة الجامعات المهاجرين في ازدياد من عام لآخر ففي (2008م) كان المهاجرين (21)أستاذ فقط بنسبة (1.1%) من جملة العدد الكلي للمهاجرين ، ثم زاد العدد بأكثر من أربعة أضعاف في العام الذي بعده مباشرة (2009م) بلغ العدد (90) أستاذ بنسبة بلغت(4.8%)، وحسب الإحصاءات من الجدول فان الزيادة مستمرة بصورة مخيفة فقد وصل العدد المهاجر من أساتذة الجامعات في عام (2010م) إلي (211) أستاذ بنسبة بلغت(11.4%) ثم زاد العدد في العام (2011م) من العام الذي قبلة مباشرة بأكثر من الضعف حيث بلغ عدد الأساتذة المهاجرين(535) بنسبة بلغت(28.8%) أما العام (2012م) فقد شهد أكبر هجرة لأساتذة الجامعات حيث هاجر(1002) أستاذ جامعي بنسبة بلغت(53.9%)، ونجد أن الغالبية العظمي من أساتذة الجامعات المهاجرون توجهوا إلي السعودية فقد كانت جملة المهاجرون إليها من الأساتذة السودانيين خلال السنوات من (2008م-2012م) هو(1827) أستاذاً جامعياً أما كل الدول الأخرى في نفس الأعوام كان العدد(32) أستاذ فقط ،وعليه نتوقع إذا لم يطرأ أي تغير للاقتصاد محفز ومشجع لأوضاع أساتذة الجامعات فإن العدد سوف يتضاعف مقبل السنوات القادمة وتفقد البلاد أغلي ثروة بشرية لديها ونتيجة لذلك يتدهور التعليم العالي وتتدهور عملية التنمية وتدخل البلد في نفق مظلم من الصعب الخروج منه ما لم يتم تداركه بأسرع وقت. وحسب إحصائيات وزارة العمل([[45]](#footnote-46))، في العام (2012م) هاجر (1000) أستاذ جامعي بصورة رسمية للعمل في دول المهجر نصيب المملكة العربية السعودية من هذه الإحصائية (988) أستاذاً جامعياً وهذا العدد يتفق مع عدد جدول(1/1/1) ، وعزت الوزارة المسألة يومها إلي أسباب منها ضعف الأجور وقلة فرص العمل بجانب مغريات سوق العمل في الدول المستقبلة للمهاجرين السودانيين، فضلاً عن السعي للحصول علي موارد مالية من العمل العملات الصعبة. وبحسب إحصاء وزارة التعليم العالي فإن مهاجري الوزارة منأساتذة الجامعات في العام (2012م) قد بلغ عددهم حوالي (420) بينهم قرابة الـ(290) من حملة الشهادات العليا – دكتوراه فما فوق – أما المتبقي دون درجة الدكتورة، ونجد أن الزيادة الكبيرة في هجرة الأستاذ الجامعي مؤشر خطير يهدد التنمية في البلاد وخسارة لاقتصاد البلاد علماً أن المهاجرين من الأساتذة الجامعيين لم يتجاوز (21) أستاذاً في العام (2008م).حسب الإحصاءات.

**جدول (1/1/2)**

**هجرة أساتذة الجامعات ومتوسط معدلات الأجور في الفترة من**

**( 2008م- 2012م)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **العام/ الدولة** | **السعودية** | **الإمارات** | **عمان** | **ليبيا** | **أخري** | **الجملة** | **متوسط معدلات**  **الأجور بالجنية** |
| **2008م** | **17** | **2** | **1** | **-** | **1** | **21** | 304 |
| **2009م** | **87** | **1** | **1** | **-** | **1** | **90** | 256 |
| **2010م** | **207** | **1** | **-** | **2** | **1** | **211** | 230 |
| **2011م** | **528** | **2** | **3** | **-** | **2** | **535** | 220 |
| **2012م** | **988** | **1** | **-** | **10** | **3** | **1002** | 200 |
| **الجملة** | **1827** | **7** | **5** | **12** | **8** | **1859** | 1210 |

**المصدر: علي أحمد محمد،"هجرة الكوادر السودانية"، أفاق الهجرة، العدد العاشر السنة الرابعة،6/2013م، ص(24)، والجهاز المركزي للإحصاء.**

نجد أن إنخفاض الأجور سبب من الأسباب الرئيسية للهجرة ومن خلال جدول**(1/1/2)** يمكن توضيح ذلك ففي عام(2008م) كان متوسط معدل الأجور(304) وكان عدد المهاجرين من الأساتذة (21)، وفي عام (2009م) انخفض متوسط الأجور الي(256) وبالمقابل زاد عدد المهاجرين من الأساتذة من العام الذي قبلة الي (87)، ومن خلال الجدول نلاحظ ذلك في كل الأعوام كلما انخفض متوسط الأجور زاد عدد المهاجرين في وبالتالي يعتبر انخفاض الأجور من الأسباب الرئيسة الذي يؤدي الي الهجرة.

جدول(1/1/3)

مقارنة هجرة أساتذة الجامعات السودانيين بين السعودية وبقية الدول في

الفترة من (2008م – 2012م)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **العام/ الدولة** | **السعودية** | **دول عربية أخرى** | **أخري من غير الدول العربية** | **الجملة** |
| **2008م** | **17** | **3** | **1** | **21** |
| **2009م** | **87** | **2** | **1** | **90** |
| **2010م** | **207** | **3** | **1** | **211** |
| **2011م** | **528** | **5** | **2** | **535** |
| **2012م** | **988** | **11** | **3** | **1002** |
| **الجملة** | **1827** | **24** | **8** | **1859** |

**إعداد الباحث: من جدول(1/1/1)**

نجد أن السعودية بها أكثر الأساتذة الجامعيين السودانيين الذين هاجروا مقارنة بالدول العربية الأخرى والدول غير العربية فقد بلغ عدد المهاجر للسعودية في عام(2008م) (17) أستاذ ، أما المهاجرون في نفس العام من أساتذة الجامعات لدول عربية غير السعودية فقد بلغ عددهم(3) **،** والدول الأخرى الغير عربية في نفس العام كان المهاجر أستاذ واحد فقط ومن خلال الجدول يتضح أن السعودية يتجه إليها الغالبية العظمي من أساتذة الجامعات السودانيين مقارنة ببقية الدول الأخرى سواء عربية أـو غير عربية فإذا نظرنا الي العام (2012م) نجد عدد المهاجرين من أساتذة الجامعات للسعودية(988) أستاذ والدول العربية الأخرى في نفس العام عدد المهاجرين (11) أستاذ، أما الدول الغير عربية فقد كان العدد(8) أساتذة، وجملة أساتذة الجامعات السودانية الذين هاجروا للسعودية من الأعوام(2008م-2012م) كان(1827) أستاذ، والجملة من الدول العربية الأخرى في نفس الأعوام كان(24) أستاذ،أما جملة الدول الغير عربية لنفس الأعوام كان عددهم (8) وبالتالي جملة العدد الكلي من أساتذة الجامعات الذين هاجروا للخارج في الفترة من عام(2008م – 2012م) هو (1859)أستاذاً. ويمكن من خلال الإحصاءات من الجدول }1/1/4{ أدناهـ توضيح أعداد السودانيين العاملين بالدول العربية. **جدول رقم (1/1/4) أعداد السودانيين العاملين بالدول العربية**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **النسبة** | **الجملة** | **أخري** | **اليمن** | **البحرين** | **الكويت** | **الأردن** | **عمان** | **قطر** | **الإمارات** | **السعودية** | **الدولة/العام** |
| **2.0%** | **37550** | **57** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **695** | **1401** | **35397** | **2000** |
| **14.7%** | **271460** | **-** | **-** | **-** | **20** | **-** | **41** | **520** | **1350** | **269529** | **2001** |
| **1.5%** | **27533** | **62** | **-** | **-** | **-** | **-** | **228** | **505** | **900** | **25838** | **2002** |
| **1.0%** | **19293** | **9** | **9** | **3** | **147** | **1** | **429** | **312** | **1001** | **17382** | **2003** |
| **1.0%** | **18929** | **6** | **4** | **7** | **228** | **3** | **6** | **274** | **1009** | **17392** | **2004** |
| **0.9%** | **16021** | **4** | **1** | **5** | **143** | **2** | **61** | **205** | **805** | **14795** | **2005** |
| **0.5%** | **8711** | **15** | **7** | **1** | **146** | **1** | **65** | **478** | **777** | **7221** | **2006** |
| **0.5%** | **8836** | **6** | **2** | **6** | **179** | **1** | **126** | **641** | **1050** | **6825** | **2007** |
| **0.9%** | **17401** | **2** | **1954** | **9** | **388** | **2** | **86** | **1059** | **2060** | **11841** | **2008** |
| **32.6%** | **600564** | **-** | **2** | **-** | **474** | **-** | **132** | **20334** | **59056** | **520566** | **2009** |
| **44.2%** | **814162** | **635** | **22264** | **300** | **883** | **69** | **977** | **25263** | **62312** | **701459** | **2010** |
| **100.0%** | **1840460** | **796** | **24243** | **331** | **2608** | **79** | **2151** | **50286** | **131721** | **1628245** | **جملة** |

المصدر: وزارة العمل والخدمة العامة

من جدول **(1/1/4)** أعلاه نلاحظ أن غالبية العمالة السودانية تتركز في منطقة الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية ففي عام (2000م) كان عدد العمالة السودانية في السعودية (35397) وفي نفس العام كان عدد العمالة السودانية في الأمارات هو (1401)، أما في دولة قطر في نفس العام كان عدد العمالة السودانية هو(695)، وإذا نظرنا ألي الثلاث سنوات الأخيرة في الجدول في كل دولة نجد أن هجرة العمالة السودانية في ازدياد من عام لأخر ففي عام (2008م) كان عدد العمالة السودانية في السعودية هو (11841) وأصبح عدد العمالة السودانية في عام (2009م) هو (520566) أي هنالك زيادة كبيرة في العمالة خلال سنة واحدة ،وزاد العدد في عام (2010م) إلي (701459)، وكذلك إذا نظرنا في كل الدول نلاحظ الزيادة الكبيرة لهجرة العمالة السودانية في السنوات الأخيرة مما يؤثر علي التنمية الاقتصادية في السودان. وحسب الجدول فان نسبة المهاجرين في عام (2000م) كانت (2%) ثم ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً شديداً في العام الذي بعده مباشرة (2001م) لتصبح (14.7%) وهذا يدل علي وجود حالة تضخم عالية وعدم استقرار اقتصادي ثم انخفضت نسبة المهاجرين انخفاض شديد في العام الذي بعده مباشرة (2002م) لتصبح (1.5%) واستمر الانخفاض في نسبة أعداد المهاجرين حتى عام (2007م) وذلك لعدة أسباب منها بدء محادثات اتفاقية السلام الشامل، ثم التوصل إلي اتفاق شامل عام (2005م) حيث لمس الناس انخفاض في الأسعار وذلك لدخول البترول ميزانية الدولة وأصبح الاقتصاد في تلك الفترة في حالة استقرار تام، وفي الأعوام من ( 2008م) إلي (2010م) نجد أن نسبة المهاجرين ارتفع ارتفاع شديد من عام لأخر حيث كانت في عام (2008م)(0.9%) وارتفعت في عام (2009م) إلي (32.6%) وفي عام (2010م) كانت (44.2%) ويعزي هذا الارتفاع الشديد في نسبة المهاجرين لعدة أسباب منها: انخفاض مساهمة البترول في ميزانية الدولة حيث تعتمد الدولة عليه في الميزانية، وكذلك خوف البعض من حدوث الانفصال وبالتالي أحجم هؤلاء عن الشراء، وكذلك ارتفاع الأسعار لبعض السلع الضرورية مثل السكر والخبز كل ذلك وغيره من الأسباب جعل الهجرة تتزايد، وطالما أن الوضع بالنسبة للاقتصاد السوداني مازال يراوح مكانه فان التوقعات بزيادة الهجرة بنسب أعلي من (50%) في الأعوام المقبلة ما لم تتم معالجات سريعة من الخبراء والمختصين.

**جدول(1/1/5)**

**يوضح المقارنة بين الدول الأكثر هجرةً حسب أعداد المهاجرين من المجموع الكلي لكل دولة**

**من (2000م-2010م)**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **النسبة** | **أعداد المهاجرين**  **(قطر)** | **النسبة** | **أعداد المهاجرين**  **(الإمارات)** | **النسبة** | **أعداد المهاجرين (السعودية)** | **الدولة/العام** |
| **1.4%** | **695** | **1.1%** | **1401** | **2.2%** | **35397** | **2000** |
| **1.0%** | **520** | **1.0%** | **1350** | **16.6%** | **269529** | **2001** |
| **1.0%** | **505** | **0.7%** | **900** | **1.6%** | **25838** | **2002** |
| **0.6%** | **312** | **0.8%** | **1001** | **1.1%** | **17382** | **2003** |
| **0.5%** | **274** | **0.8%** | **1009** | **1.1%** | **17392** | **2004** |
| **0.4%** | **205** | **0.6%** | **805** | **0.9%** | **14795** | **2005** |
| **1.0%** | **478** | **0.6%** | **777** | **0.4%** | **7221** | **2006** |
| **1.3%** | **641** | **0.8%** | **1050** | **0.4%** | **6825** | **2007** |
| **2.1%** | **1059** | **1.6%** | **2060** | **0.7%** | **11841** | **2008** |
| **40.4%** | **20334** | **44.8%** | **59056** | **32.0%** | **520566** | **2009** |
| **50.2%** | **25263** | **47.3%** | **62312** | **43.1%** | **701459** | **2010** |
| **100%** | **50286** | **100%** | **131721** | **100%** | **1628245** | **جملة** |

إعداد الباحث من جدول (1/1/4)

من جدول (1/1/5) أعلاه نجد أن النسب توضح أن السعودية هي الأكثر هجرة في السنوات من (2000م) إلي (2005م) من الدول الأكثر هجرة ، حيث كانت النسبة في السعودية في عام (2000م) هي (2.2%) من جملة المهاجرين إليها، بينما في نفس العام في الأمارات كانت (1.1%) من جملة المهاجرين وفي قطر كانت (1.4%) من جملة المهاجرين، بينما ارتفعت النسب في السنوات الأخيرة من الجدول ارتفاعاً شديداً أي عامي (2009م) و(2010م) مقارن بالأعوام التي قبلها في كل الدول وهذا يوضح الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين مما يضر بالتنمية في البلاد وذلك لان الفئة المهاجرة غالباً ما تكون من الشباب وهي الفئة المنتجة وهم عماد الأمة وأملها وخاصة الكفاءات منهم لان الدولة تكون قد علمتهم أنفقت عليهم ودربتهم ويذهبون إلي تنمية بلاد أخري وبالتالي لابد من المحافظة علي الكفاءات. وإذا استمر الوضع بدون الحد من الهجرة وذلك بالمعالجة الفورية فان النسب لاشك في أنها قد تصل إلي اعلي من تلك النسب الموجودة.

جدول(1/1/6)

**يوضح مقارنة الهجرة حسب السنوات الأكثر هجرة من الدول الأكثر هجرة**

**من المجموع الكلي الهجرة للدول العربية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **العام** | **السعودية** | **الأمارات** | **قطر** |
| **2009** | **28.8%** | **3.3%** | **1.1%** |
| **2010** | **38.7%** | **3.4%** | **1.4%** |

**إعداد الباحث** من جدول(1/1/5)

من جدول (1/1/6) أعلاه نجد أن نسبة المهاجرين السودانيين إلي السعودية في العام (2009م) من المجموع الكلي للدول العربية هي (28.8%) ولنفس الدولة في عام(2010م) هي (38.7%) وهذا يوضح الزيادة الكبيرة في الهجرة من عام لأخر حسب الجدول، وأن أكبر عدد من المهاجرين السودانيين في الدول العربية موجود في السعودية، وطالماً أن الهجرة في ازدياد من عام لآخر فإن الدولة سوف تفقد الكفاءات لأنها سوف تكون من ضمن المهاجرين وبالتالي فان التنمية في خطر، إن الأسباب الدافعة للهجرة هي اقتصادية في الأساس، فالهجرة سواء منظمة أو غير منظمة، وسيلة للهروب من الفقر والبطالة. وانخفاض مستويات الأجور بالنسبة للعاملين مع الارتفاع المستمر للأسعار(التضخم) مع ثبات الأجور وتدنيها.

جدول(1/1/7)

**المتوسط للنسب للسنوات التي ارتفعت فيها أعداد المهاجرين للدول الأكثر هجرة**

**من الدول العربية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **العام** | **السعودية** | **الإمارات** | **قطر** |
| **2009** | **32.0%** | **44.8%** | **40.4%** |
| **2010** | **43.1%** | **47.3%** | **50.2%** |
| **المتوسط** | **37.5%** | **46.1%** | **45.3%** |

إعداد الباحث(1/1/5)

من جدول(1/1/7) أعلاه نجد أن متوسط الهجرة للأعوام (2009م) و(2010م) في الدول الأكثر هجرة كان كالآتي: في الأمارات كان (46.1%) ثم تليها قطر(45.3%) ثم في السعودية(37.5%)، وهذه النسب حسب المهاجرين في كل دولة, ونتوقع زيادة المتوسط للسنوات المقبلة لهذه النسب طالما أن الاقتصاد ما يزال علي حالة.

جدول(1/1/8)

يوضح متوسطات الدول الأكثر هجرة للأعوام 2000م/ 2008م

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الإمارات | السعودية | قطر | الدولة/العام |
| 1.1% | 2.2% | 1.4% | 2000 |
| 1.0% | 16.6% | 1.0% | 2001 |
| 0.7% | 1.6% | 1.0% | 2002 |
| 0.8% | 1.1% | 0.6% | 2003 |
| 0.8% | 1.1% | 0.5% | 2004 |
| 0.6% | 0.9% | 0.4% | 2005 |
| 0.6% | 0.4% | 1.0% | 2006 |
| 0.8% | 0.4% | 1.3% | 2007 |
| 1.6% | 0.7% | 2.1% | 2008 |
| 0.9% | 2.8% | 1.0% | المتوسط |

إعداد الباحث من جدول(1/1/5)

من جدول (1/1/8) أعلاه إذا قارنا المتوسط لكل دولة حسب الهجرة إليها من خلال هذا الجدول أي من عام (2000م) إلي (2008م) مع متوسط السنوات الأكثر هجرة من جدول (1/1/5) عامي (2009م) و(2010م)، نجد أن في السعودية المتوسط للنسب من عام (2000م) إلي (2008م) هو (2.8%) مقارنة مع متوسط عامي (2009م) و(2010م) لنفس الدولة كان (37.5%)، وكذلك الحال في بقية الدول الأخرى وهذا يدل علي أن هنالك حالة من الاستقرار الاقتصادي في البلاد في الفترة (2000م- 2008م) وهي الفترة التي شهدت إدخال البترول في ميزانية وكذلك هي فترة شهدت فيها البلاد اتفاقية السلام الشامل حيث أن توقف الحرب في الجنوب والوصول لاتفاق كان له أثر كبير علي تحسن الاقتصاد السوداني واستقرار تام للأسعار حيث لمس المواطن البسيط تحسن في المعيشة في تلك الفترة.

أما في عامي (2009م) و(2010م) فقد شهدت البلاد ارتفاع شديد في أعداد المهاجرين وتوضح النسب أن متوسط النسب لتلك الأعوام (37.5%) وهي نسبة كبيرة للهجرة إذا ما قورنت بالأعوام التي قبلها، ويرجع التزايد في أعداد المهاجرين لذلك لعدة أسباب منها التضخم في بالنسبة لسلع ضرورية حيث بلغت نسبة التضخم (47%) وهي نسبة كبيرة وبالتالي فان الاقتصاد يكون في حالة عدم استقرار وكذلك نجد أن المواطنين كانوا يترقبون مصير اتفاقية السلام وهل سوف ينفصل الجنوب وتصب البلاد دولتين لان انتهاء المدة التي أعطيت حسب الاتفاقية قد قاربت علي الانتهاء مما جعل البعض يفكر في الهجرة وينتظر ما سوف تؤل إلي الأحداث لان الانفصال إذا تم فان الجنوب سوف يأخذ نسبة كبيرة جداً من البترول والذي تعتمد عليه ميزانية الدولة بعد أن هجر الزراعة معظم المزارعين.

**المبحث الثاني: أسباب للهجرة :**

هنالك عدة أسباب للهجرة منها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي:

**أولاً: الأسباب الاقتصادية:**

إن فشل خطط التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية ومن ضمنها السودان، وعجزها عن تحقيق معدلات نمو عالية يجعل من الصعب علي اقتصاديات تلك الدول أن تستوعب الأعداد الكبيرة من الخريجين،و خاصة في السودان بعد قيام ثورة التعليم العالي ومع تزايد أعداد الخريجين وبقاء الأوضاع الاقتصادية متخلفة تقل إمكانية الاستفادة من الكفاءات العلمية، مما يدفع بالأعداد الكبيرة منهم إلي البحث عن أماكن أخري تتوفر فيها ظروف أفضل لتنمية القدرات الذهنية وتحقيق مستوي معيشي أفضل لتشجع علي الاستقرار ولترتفع إلي تطلعات الخريجين ، ونجد أن ظروف التخلف الاقتصادي الذي تعيشه الدول النامية يؤدي إلي عجز في الإمكانيات المادية والتي تستلزمها عملية البحث والدراسة وتحرم الأساتذة والطلاب من استخدام أحدث الوسائل العلمية والأدوات التكنولوجية في البحث والدراسة ،وبالتالي فان النظام التعليمي في تلك الدول لا يقوم بتدريب الأيدي العاملة والتي تستلزمها عملية التنمية الاقتصادية والتي لا يقوم البحث العلمي بدونها وبالتالي تقل الدخول وتسوء أحوال العمل، ونجد أن مقدار ما يحصل عليه الأستاذ الجامعي من عائد مادي لا يكفي لمنحه الحد الأدنى من الشعور بالاستقرار النفسي والتفرغ لمجالات البحث والدراسة، لذا فان نسبة الهجرة من الأساتذة الجامعيين في تزايد مستمر وذلك لتوفر الشروط المجزية للعمل والبيئة التعليمية الممتازة بالخارج، بالإضافة إلي العروض المغرية التي تقدمها الدول المتقدمة لكل متميز ومبدع والتي تتمثل في المال والمنصب والوضع الاجتماعي وكثير من المميزات الأخرى التي لا يحلم بها الأستاذ الجامعي في وطنه.[[46]](#footnote-47)، أضف إلي ذلك بعض العلماء يعانون من انعدام تخصصاتهم حسب مؤهلاتهم كعلماء الذرة وصناعة الصواريخ و الفلك وغيرهم من أصحاب التخصصات النادرة الأخرى وبالتالي يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل حيث نجد أنهم لا يجدون عملاً يناسب تخصصاتهم العلمية مما يدفعهم للهجرة، ومعظم الدول النامية والتي من بينها السودان لا تستطيع حسب إمكانياتها المادية الضعيفة أن تصنع مثل هذه الصناعات مما يضطر مثل هذه الكفاءات للهجرة إلي الدول الصناعية والمتقدمة.

ونجد أن قلة العائد المادي الذي يحصل عليه العاملون من مختلف الكفاءات العلمية وبالتالي يعجزه عن المساهمة مساهمه فعاله في تحسين الأوضاع لتلك الكفاءات.

**جدول رقم (1/1/9)**

**يوضح العمالة الماهرة وفقاً لجهاز تنظيم شئون السودانيين بالخارج.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **عدد السودانيين العاملين من غير دول الخليج** | **عدد السودانيين العاملين بالخليج** | **العام** |
| 37550 | 35550 | 2000م |
| 28869 | 30752 | 2001م |
| 27533 | 30615 | 2002م |
| 18916 | 18902 | 2003م |
| 4642 | 16505 | 2004م |
| 8447 | 10208 | 2005م |
| 8302 | 17476 | 2006م |
| 13854 | 11628 | 2007م |
| 22144 | 22129 | 2008م |
| 30014 | 52607 | 2009م |
| 90019 | 72245 | 2010م |
| **290290** | **318617** | **المجموع** |

المصدر: جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج.

من جدول **(1/1/9)** أعلاه نجد أن عدد العمالة الماهرة السودانية في الخليج كانت عام(2000م) هي (35550) ثم أصبح العدد يتناقص من عام لآخر حتى العام (2006م) حيث زادت العمالة الماهرة في هذا العام من العام الذي قبله (2005م) حيث كانت في عام (2005م) هي (10208) ثم أصبحت في عام (2006م) هي (17476) ثم انخفض في العام (2007م) ليكون (11628) ثم تضاعف هذا العدد من العمالة الماهرة في الخليج في العام (2008م) إلي (22129) ونجد أن هذا العدد أصبح في العام (2009م) هو (52607) أي أكثر من الضعف، وكذلك نجد أن العدد قد زاد في العام (2010م) ليصبح (72245) وهو اكبر عدد من كل هجرات العمالة الماهرة للخليج في كل السنوات منذ العام (2000م- 2010م) وبالتالي هذا يوضح الهجرات الواسعة من الكفاءات والتي من بينها أساتذة الجامعات للخارج، وهو مؤشر إلي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إذ أن الأوطان تبني وتعمر بسواعد بنيها فإذا الكفاءات هاجرت فإن التنمية لن تحدث بل سوف تكون التنمية في البلدان التي يهاجر إليها أصحاب الكفاءات.

ويلاحظ أن عدد المهاجرين من العمالة الماهرة للخارج في العام (2010م) هو (90019) وهو يمثل ثلاثة (1/10)عدد المهاجرين في العام (2009م) ونجد أن عدد المهاجرين بالخليج يشكل (98%) من العمالة الماهرة**.**

**جدول رقم (1/1/10)**

**يوضح كل العاملين وأساتذة الجامعات بالخليج ومن غير دول الخليج**

**وذلك حسب السنوات الأكثر هجرة .**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **جملة أساتذة الجامعات** | **عدد السودانيين من غير دول الخليج** | | **عدد السودانيين بالخليج** | | **العام** |
| **أساتذة جامعات** | **كل العاملين** | **أساتذة جامعات** | **كل العاملين** |
| 21 | 1 | 22144 | 20 | 22129 | 2008م |
| 90 | 1 | 30014 | 89 | 52607 | 2009م |
| 211 | 1 | 90019 | 210 | 72245 | 2010م |
| **322** | **3** | **142177** | **319** | **146981** | **المجموع** |

**إعداد الباحث من جدول(1/1/1) وجدول(1/1/9)**

من جدول**(1/1/10)** أعلاه يلاحظ أن عدد العاملين في دول الخليج في زيادة من عام لأخر ونري الزيادة في أعداد أساتذة الجامعات من عام بأكثر من الضعف وهذا يدل علي أن المتوقع في الأعوام القادمة تكون الزيادة كبيرة جداً إذا لم يتم الاهتمام بأساتذة التعليم العالي وتحسين أوضاعهم المادية والعلمية، ونجد أن الزيادة في هجرة أساتذة الجامعات جاء نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يعيشونها وكذلك لوجود فرص عمل بمميزات مغرية في دول الخليج بعد افتتاح عدد من الجامعات في تلك الدول، أما إذا نظرنا إلي أعداد العاملين في غير دول الخليج نجد هنالك زيادة في أعداد العاملين من عام لأخر ولكن عدد الأساتذة في غير دول الخليج لم يتغير من عام لأخر.وبالتالي أكثر هجرة للأساتذة الجامعين تكون في دول الخليج.

**ثانياً: العوامل الاجتماعية والحضارية :**

إن التخلف الاقتصادي لا يمكن فصله عن التخلف الاجتماعي وذلك لان التخلف في الواقع هو تخلف حضاري يشمل في داخله كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وسيادة التقليد والعادة في المجتمعات المتخلفة، وتمركز القوة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي مجموعة من ذوي المصالح يقلل فرص التقدم أمام الكفاءات العلمية ويثبط عزائم العناصر النشطة، واختلال سوق العمل في التعليم العالي وعدم انسجامه مع مطالب الأساتذة الجامعيين المادية إضافة الى وجود أسواق عمل جاذبة للأساتذة في الخارج، وكذلك انعدام التخطيط الواقعي في مجال التعليم العالي والفشل في إيجاد شروط وظيفية تمكن هذه العقول من الاستقرار والإبداع، وقلة الإمكانيات العلمية والاستهانة بطاقة وإبداع تلك العقول وعدم تهيئة الجو المناسب لها علمياً، والأهم من هذا غياب الحريات والتعبير عن الرأي في كثير من البلدان العربية أدي الي هجرة تلك الطاقات بحثاً عن الرزق والتعبير عن نفسها([[47]](#footnote-48))، وعدم توفر فرص المشاركة في المؤتمرات العالمية و الطموح العلمي الشخصي لبعض الأساتذة لإشباع روح البحث والتطوير لفقدانهم ذلك في وطنهم. وكذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة أعداد الشباب، خاصة بعد تقدم وسائل الرعاية الصحية ينتج عن ذلك زيادة أعداد العاطلين عن العمل (البطالة) خاصة وسط الخريجين مما يضرهم إلى تأمين لقمة عيشهم في أعمال لا تتناسب ومستوي تحصيلهم العلمي يتولد عن هذا الوضع شعور واسع بالإحباط واليأس لدي هذه الكفاءات، ويصبح لقرار الهجرة مسوغاته الذاتية والموضوعية، وكذلك عندما يرون كيف تتم الاستعانة بخبراء أجانب لقضايا تتوافر فيها الكفاءات اللازمة محلياً. ويمكن عن طريق الإحصاءات من الجدول(1/11) توضيح الآتي: معدل التضخم والبطالة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط معدلات الأجور خلال الفترة من (2000م – 2010م).

جدول رقم (1/1/11) معدلات الأجور

| **متوسط معدلات الأجور(بالجنية)** | **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة** | **معدل البطالة** | **معدل التضخم** | **البيان** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **العام** |
| 62 | 103.80 | 15.2 | 8.1 | 2000م |
| 73 | 510.76 | 15.5 | 8.3 | 2001م |
| 78 | 524.89 | 15.9 | 8.3 | 2002م |
| 149 | 543.87 | 15.8 | 7.4 | 2003م |
| 150 | 559.23 | 16.3 | 8.8 | 2004م |
| 150 | 590.8 | 17.1 | 8.4 | 2005م |
| 200 | 602.84 | 17.3 | 7.2 | 2006م |
| 200 | 650.19 | 19.4 | 8.1 | 2007م |
| 304 | 674.25 | 20.7 | 14.3 | 2008م |
| 256 | 363 | 20 | 11.2 | 2009م |
| 230 | 424 | 20.5 | 13 | 2010م |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

من جدول (1/1/11) أعلاه نجد أن معدل التضخم كان (8,1) في عام (2000م) ثم أخذ يتقلب زيادة وانخفاض إلي أن أرتفع عام (2008م) ليصبح (14,3)، فيما كان معدل البطالة في عام (2000م) هو (15,2) ونلاحظ أن معدل البطالة يتزايد في كل عام وكان أعلي معدل للبطالة (20,7) في عام (2008م) وهو نفس العام الذي ارتفع فيه معدل التضخم وهذا يوضح أن العلاقة بينهما طردية كلما زاد معدل التضخم زاد معدل البطالة وهذه تسمي بظاهرة التضخم الركودي، ونجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2000م) هو (103,80) ونلاحظ انه ارتفع في العام الذي بعده مباشرة أكثر من أربعة أضعاف وهذا يفسر أن الاقتصاد كان في حالة نمو في تلك الفترة لان الناتج المحلي الإجمالي يعتبر احد مقاييس النمو الاقتصادي، وكذلك نجد أن متوسط معدل الأجور في عام (2000م) كان (62) جنية ثم أصبح يزيد في أعوام ويثبت في بعض الأعوام حتى وصل عام (2008م) إلي (304) جنية ثم بدأ ينقص في عامي (2009م) أصبح (256) جنية، وفي (2010م) أصبح (230) جنية وهذا يؤكد انخفاض حجم استهلاك العاملين بأجر ويؤدي علي عدم قدرة قوة العمل علي تجديد نفسها وتراجع إنتاجيتها، وكذلك تراجع الطلب، مما يعني تراجع حجم الإنتاج اللاحق وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. وبالتالي سبب من أسباب الهجرة.

فإصلاح الأجور له دور مهم جدا في تنشيط الطلب في السوق وتنشيط الطلب له دور مهم في تنشيط الاستثمار، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والتنمية.

**ثالثاً : الأسباب السياسية:**

نجد أن التضييق علي الكفاءات المبدعة خاصة إذا كانت علي اختلاف سياسي مع أصحاب السلطة يؤدي إلي هجرة تلك الكفاءات، وبالتالي تفقد الدولة أفضل كفاءتها ولا تستفيد منهم، بل تستفيد منهم دول المهجر دون أن تنفق علي تعليمهم وتدريبهم ويصل إليها الخبراء والمبدعين جاهزون بعد أن طردتهم بلادهم بسبب انتمائهم السياسي فقط حيث لا توجد حرية، وتكون الدولة من قبل قد خسرت في تأهيلهم في الخارج وذلك من خلال الدورات التدريبية والعملية في الدول المتقدمة، وهاهي نفس الدولة تفقدهم بسبب تغير الأنظمة الحاكمة، وبالتالي تكون الهجرة دافعاً قوياً لهم خاصة أن الدول المستقبلة لمثل تلك العقول والكفاءات توفر لهم كل شيء بل وتعطيهم أكثر حتى يخلصوا لها ويكون ولائهم لها أكبر من ولائهم بلادهم الأصلية، ونجد أن هؤلاء المفكرين والخبراء والمبدعين تستقبلهم بلادهم بعد أن يكونوا قد كبروا في العمر حيث يرجعوا إليها وقد بلغوا من العمر آخره، أو أموات، ولا يستطيعوا أن يعطوا ويقدموا أي شيء لبلادهم، وبالتالي فان البلاد تفقدهم وهم في عز عطائهم وتستقبلهم وهم أموات لكي يدفنوا فيها ونلاحظ في السودان أن المفكرين والمبدعين يكرموا بعد رحيلهم من الدنيا...

وكذلك نجد الإحباط الذي يصيب المتميزين و الأكفاء وذلك عند إسناد مسئولية تسيير دفة العمل في الجامعات أحيانا إلى من هم أقل كفاءة وتميز وهذا ينطبق في كل المؤسسات في الدولة، وذلك حسب الانتماء السياسي وليس حسب الكفاءة مما يؤدي إلي خلل كبير في العمل والذي بدورة يؤثر علي التنمية الاقتصادية لان الفرد المؤهل لم يوضع في المكان المناسب.

**المبحث الثالث: أثر الهجرة علي التنمية :**

تحتل الموارد البشرية المرتبة الأساسية في الاهتمام على مستوى العالم المعاصر باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية. وتجمع دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سـواء، في تركيزها على إعداد برامج شاملة وطموحة للتنمية البشرية القائمة على أسس علمية مدروسة، وقد اهتمت الكثير من الحكومات في العالم بتحسين نوعية الحياة بتوفير التعليم والرعاية الطبية والصحية وتوفير مياه الشرب النقية وبرامج التغذية وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية، وقد أوضحت مؤشرات التنمية في العالم أن تكثيف الاستثمار البشري أمر مرغوب فيه ليس فقط من الناحية الإنسانية ، بل أيضاً من الناحية الاقتصادية .

وقد انتقل هذا الاهتمام المتزايد بالمورد البشري من الحكومات إلى منظمات الأعمال المختلفة كبيرة وصغيرة، حيث أدركت الإدارة الساعية إلى تحقيق التفوق والتميز في الأسواق العالمية أن العنصر الحاسم في هذه الأمور هو الأفراد المدربون ذوو الكفاءة والمقدرة والرغـبة، وأنه مهما توافرت إمكانيات العمل والإنتاج المادية فإن الأفراد هم القادرون على إنجاحها وحسن استغلالها .

غير أن الاهتمام بالعنصر البشري في السودان لم يكن بالشكل المطلوب إذ حرصت الدولة على إنتاج المورد البشري ولكنها لم تنجح في المحافظة عليه، ويتضح ذلك من خلال هجرة الكفاءات وخاصة أساتذة الجامعات وتفرز هذه الهجرة عدة آثار سلبية على واقع التنمية في السودان.ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، ولكنها تمتد أيضاً وبصورة مباشرة إلى التعليم وإمكانيات توظيف مخرجاته في بناء وتطوير قاعدة تقنية متينة، وتمتد كذلك إلي كافة القطاعات المتصلة بالعنصر البشري ونجد أن الشباب هم أمل الأمة والمحرك الرئيسي للتنمية فيها، لذا فإن تفريغ الوطن من قوته النابضة خاصة أن الكثير من المهاجرين الشباب من أصحاب المؤهلات العليا يثبط من جهود التنمية الاقتصادية لأن الشباب هم عماد التنمية الذين يساهمون في تقدم مجتمعاتهم.

ونجد أن نسبة كبيرة من المبعوثين للخارج (النصف تقريباً) للحصول على شهادات عليا والذين أنفقهم عليهم دولهم الملايين حتى يساهمون في النهوض ببلادهم، لا يعودون مرة أخرى حيث الهوة الكبيرة بين مستوى المعيشة وظروف العمل والمناخ العلمي بين الدول الأجنبية والدول النامية وهنا تصبح التكلفة مزدوجة تكلفة خاصة بالنفقات التي أنفقتها الدول النامية على هؤلاء المبعوثين وتكلفة خاصة بفقدان أعلى الكفاءات من الشباب القادر على الخلق والإبداع. إن الكثير من المهاجرين اضطروا إلى الهجرة بعد أن أعياهم البحث عن فرص أفضل للمعيشة والعمل خاصة من أساتذة الجامعات حيث نجد الكثير منهم مرتباتهم ضعيفة.

ونتيجة للتحولات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي شهدها السودان، حدثت نقلة كبيرة في النظر للهجرة، وحقيقة الأمر أنه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الكثير من الظروف الموضوعية، فالهجرة يمكن النظر إليها على أنها مورد اقتصادي هام لا تقل أهمية عن من الموارد الأخرى المتوافرة للدول، سواء أن كانت موارد طبيعية، أو صناعية، أو زراعية أو تكنولوجية هذا إلى جانب تعاظم فاعليتها للدول المرسلة والمستقبلة وبروز دورها في دفع وتحريك ورفع معدلات التنمية بأشكالها المختلفة، هذا في حال أدركت الدول الأهمية الاقتصادية المتعاظمة لاقتصاديات الهجرة وسنت التشريعات القانونية الملائمة، ووضعت الإستراتجيات والخطط المناسبة لاستغلال هذا المورد الاقتصادي الضخم، وإدارته بشكل فاعل([[48]](#footnote-49)).

**الأهمية الاقتصادية لتحويلات المغتربين ودورها في تعزيز التنمية في السودان :**

تعتبر تحويلات المغتربين أو العاملين بالخارج من أهم مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية، وذلك نسبة لمساهمتها في تحسين موقف ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز في الحساب الجاري، وزيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصةً في الدول النامية التي تواجهه نقص في موارد النقد الأجنبي. وأيضاً تساهم تحويلات المغتربين بالخارج في تخفيف مستوى الفقر والبطالة بتوفير فرص العمل وإيجاد مصادر للدخل الاستهلاكي والإنتاجي بزيادة التكوين الرأسمالي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والإلمام بالمهارات المختلفة عن طريق التجربة والتدريب.

تتأثر تحويلات المغتربين سلباً أو إيجاباً بمجموعه من العوامل الداخلية والخارجية، ومن العوامل الخارجية تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية، ومنها معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم، بالإضافة إلى تقدم تطور البنية التحتية والاقتصادية للدول المضيفة للعمالة. وبالنسبة للعوامل الداخلية ،قد تتأثر الدول المضيفة بالتطورات الاقتصادية والسياسية نتيجة للازمات الاقتصادية العالمية وبالتالي يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بالخارج. بالإضافة إلى استقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وتحسن الأجور وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوفر المناخ الاستثماري الملائم ومدى تطور الأسواق قد يؤدى إلى تخفيض عدد العاملين بالخارج. وقد تفرض بعض الدول قيوداً على سفر العاملين بالخارج في إطار خطتها التي تهدف إلى المحافظة على العمالة والموظفين المهنيين المهرة للحد من هجرة العقول. وأيضاً قد تفرض بعض الدول قيود في حالة قلة عدد العمال في المصانع والمشاريع الإنتاجية والخدمية الإستراتيجية.

وفي هذا الإطار فان هجرة السودانيين للخارج قد ارتبطت بحجم ومساهمة التحويلات في الاقتصاد القومي، ففي فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظلت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تشكل حوالي (30%) من إجمالي موارد النقد الأجنبي بالبلاد، وقد تراجعت الأهمية النسبية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج بعد اكتشاف وتصدير البترول في عام 1999م، إذ احتلت المركز الثالث في قائمة مصادر النقد الأجنبي بالبلاد بعد كل من مصادر البترول وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، ولكن بعد انفصال الجنوب وخروج جزء كبير من صادرات المواد البترولية يمكن أن تعود تحويلات السودانيين العاملين بالخارج إلى دورها الطليعي للمساهمة في توفير موارد النقد الأجنبي واستعادة التوازن الخارجي من خلال معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق التحفيز والتشجيع وبالتالي تساهم في دفع عجلة التنمية بالبلاد([[49]](#footnote-50)). ووفقا لتقديرات البنك الدولي فان تحويلات المغتربين أن تصل إلي (10) مليار دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة وقدرت في العام 2010م بـ (3.2) مليار دولار فضلاً عن الموارد التي يدفعونها نظير الخدمات التي تقدم لهم في الداخل والخارج. ورسوم الجمارك التي يدفعونها على مستورداتهم. علماً بأن التحويلات التي تتم عبر القنوات الرسمية والسوق الموازي يتم توظيفها لعمليات استيراد السلع والخدمات الشيء الذي يحقق موارد مالية حقيقية للخزانة تتمثل في الرسوم الجمركية والضرائب والقيمة المضافة؛ وهذا يوضح العلاقة المتينة بين الهجرة والتنمية([[50]](#footnote-51)) **.** جدول (1/1/12)

تحويلات المغتربين خلال الفترة (2006م – يونيو 2011م) ( القيمة بملايين الدولارات )

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **البند** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** | **2011** | **الإجمالي** |
| **إجمالي التحويلات الجارية** | 2,346 | 2,500 | 4,024 | 2,974 | 3,360 | 859 | 16,062 |
| **تحويلات القطاع الخاص** | 1,958 | 2,322 | 3,348 | 2,307 | 2,165 | 641 | 12,740 |
| **حجم تحويلات المغتربين** | 1,217 | 997 | 1,588 | 1,365 | 1,196 | 211 | 6,575 |
| **تحويلات المنح النقدية** | 723 | 555 | 247 | 201 | 319 | 102 | 2,147 |
| **تحويلات أخرى** | 19 | 769 | 1,513 | 741 | 649 | 328 | 4,019 |
| **نسبة تحويلات السودانيين العاملين بالخارج من إجمالي تحويلات القطاع الخاص** | **62.1** | **43.0** | **47.4** | **59.2** | **55.3** | **32.9** | **51.6** |

**المصدر: بنك السودان - إدارة الإحصاء**.

على الرغم من أهمية التحويلات في دعم توازن ميزان المدفوعات ورفع الطاقة الادخارية وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية في البلاد، إلا أنها تعتبر مصدراً غير ثابت ومتقلب، لذا فإن دور هذه التحويلات في تحقيق التنمية يتوقف على الاستراتيجيات الاقتصادية السائدة بالدولة.

**جدول (1/1/13)**

**تحويلات المغتربين السودانيين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **البند** | **2006م** | **2007م** | **2008م** | **2009م** | **2010م** |
| **الناتج المحلي الإجمالي (بالعملة المحلية)** | **96.6** | **106.5** | **124.6** | **135.7** | **162.2** |
| **الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)** | **47.9** | **51.9** | **59.6** | **60.6** | **74.7** |
| **حجم تحويلات المغتربين-دولار** | **1.2** | **1.0** | **1.6** | **1.4** | **1.2** |
| **تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** | **3%** | **2%** | **3%** | **2%** | **2%** |
| **سعر الصرف مقابل الجنية** | **2.01** | **2.05** | **2.09** | **2.24** | **2.17** |

المصدر: بنك السودان المركزي – قسم ميزان المدفوعات.

تشكل تحويلا ت المغتربين جزءاً من اقتصاديات الدولة ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الجدول أعلاه. إذا نظرنا إلي الجدول رقم (5) يلاحظ أن تحويلات المغتربين في عام (2006م) كانت (1.2) مليار دولار وهذه التحويلات تمثل نسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، ونجد أن هذه النسبة قلت في العام (2007م) وأصبحت تمثل (2%) ومن خلال جدول(1/11) يلاحظ أن تحويلات المغتربين تظهر تذبذباً واضحاً بين الانخفاض والارتفاع ونلاحظ انخفاضها بصورة ملحوظة في عامي (2009م) و(2010م) ويعزي ذلك لعدة عوامل من أهمها اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

وقد أهتم بنك السودان المركزي بتحويلات المغتربين بالخارج على اعتبار أنها من المصادر الهامة للنقد الأجنبي، حيث كانت تمثل حوالي 6% من إجمالي تحويلات القطاع الخاص خلال الفترة (1990م-1999م) أي قبل إنتاج وتصدير البترول. وقد كانت هناك ضوابط وإجراءات خاصة بهذه التحويلات، ولكن بعد بداية تصدير البترول في عام 2008م تم تحرير هذه السياسات في إطار تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، وقد أصبح دور سياسات البنك المركزي تشجيعي وتحفيزي.

اتفق جل المختصين في مجال الهجرة على العلاقة التي وصلت مرحلة التشبيك بين الهجرة والتنمية. وصارت التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون من الدول المستوردة للدول المصدرة ليست فقط محط اهتمام هذه الدول بل أيضا أصبحت تهتم بها المؤسسات المالية والتنموية العالمية لما لها من تأثير مباشر على ميزان المدفوعات والدفع بعجلة التنمية في الدول المصدرة. يرتبط مستوى وحجم التحويلات بشكل أساسي بحجم المحفزات التي تخصص للمهاجرين. ومن بين هذه المحفزات انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار أو العملات الصعبة الأخرى. وكذلك انخفاض مستوى التضخم في الوطن، حيث أن ذلك يشير إلى استقرار الوضع الاقتصاد. ويجب أن لا ننسى دور شركات التحويل والمصارف وانتشارها في بلاد المهجر في تشجيع التحويلات الرسمية. كذلك تقوم بعض الدول بمنح المهاجر قطعة أرض أو سكنا جاهزاً تحفيزاً له بعض البلدان النامية قامت بتأسيس مكاتب لعمالها المهاجرين لخدمتهم وتسهيل أمورهم. كما قامت دول أخرى باستحداث مكاتب لمستثمريها في بلاد المهجر وللتنسيق بينهم وبين المؤسسات المعنية ومن يمثلونهم في الداخل. كما أن وجود شبكة بنكية وطنية تنشط في بلاد المهجر تسهم إيجاباً في زيادة تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية([[51]](#footnote-52)). كذلك تلعب درجة الاستقرار السياسي في الدولة المستوردة تلعب دوراً هاماً في التأثير على ميل المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى الخارج. فكلما ازدادت درجة الاستقرار السياسي للدولة المستوردة، كلما مال المهاجرون نحو خيار تأجيل قرار تحويل المدخرات، وكلما استقرت الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد المصدر، كلما تشجع المهاجر على تحويل مدخراته إلى وطنه. الأهمية المتزايدة التي بدأت تحتلها الهجرة دفعت الكثير من الدول لترفيع المؤسسات القائمة على أمر الهجرة إلى وزارات متخصصة ومنحها مزيد من الصلاحيات حتى تقوم بدورها على أكمل وجه.

**نتائج البحث** : توصل الباحث إلي النتائج الآتية:

1- هجرة الكفاءات في التعليم العالي تؤثر سلباً علي التنمية الاقتصادية

2- إنخفاض الأجور أحد أسباب الهجرة.

3- عدم توفر بيئة العمل في السودان لأساتذة الجامعات هو أحد الهجرة

4- تحويلات الكفاءات العاملة بالخارج تدعم ميزان المدفوعات وترفع الطاقة الادخارية ومن ثم تسهم في دفع عجلة التنمية.

5-هجرة أساتذة الجامعات وباقي الكفاءات وهذه الهجرة تزداد من عام لآخر وذلك للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تسود السودان اليوم.

6 - معظم المهاجرين من أساتذة الجامعات يتمركزون في منطقة الخليج حيث يوجد أغلبهم في السعودية.

7- الهجرة هجرة انتقائية أي فئة الشباب والفئة المتعلمة مما يؤدي إلي توقف كامل للتنمية في البلاد لان الشباب هم عماد الأمة والفئة المتعلمة هي أساس التنمية.

8- إن الكفاءات العلمية المهاجرة تتجه إلي الدول الأكثر تقدماً مما يزيد من صعوبة عودتها ما لم يحدث تطور وتقدم في البلاد وهذا لن يحدث إلا عن طريق تصحيح أوضاعهم وتحفيزهم للعودة للنهوض بالبلاد.

9- العامل الأقتصادي أحد أهم الأسباب لهجرة الكفاءات للخارج خاصة أساتذة الجامعات حيث نجد أن مرتبات الأساتذة غير مجزية مع ثباتها والإرتفاع المستمر في زيادة الأسعار.

**التوصيات :**

يوصي الباحث بالآتي **:**

1- الاهتمام بالكفاءات بصورة عامة وبالأستاذ الجامعي بصورة خاصة من جميع النواحي (الاقتصادية، الصحية، والعلمية) وتحفيزهم والعمل علي استقرارهم داخل البلاد لأنها كفاءات لا تقدر بثمن وبفقدانهم يتدهور التعليم والتنمية في البلاد.

2- تأسيس قاعدة بيانات متينة لإحصاءات المهاجرين من الكفاءات حتي يتم التعرف علي الاعداد الحقيقية للكفاءات المهاجرة وذلك لإفتقار البلاد إلي الإحصاءات الدقيقة عن المهاجرين.

3- معالجة سريعة وفعالة من أهل الإختصاص لحالة الارتفاع المستمر في الأسعار(التضخم) حتي يحد من هجرة الكفاءات للخارج لأن الغالبية مهاجرة من أجل الوضع الإقتصادي في البلاد.

4- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بعيداً عن الأنتماءات السياسية وتكون الكفاءة هي الفيصل بين الأفراد وبذلك نحد من هجرة الكفاءات حتي نتمكن من تنمية البلاد.

5- أن يتم أقامة قنوات اتصال رسمية بين المهاجرين في دول المهجر خاصة الكفاءات وبعض الوزاراة بهدف الاستفادة من افكارهم وخبراتهم لانهم في دول متقدمة علينا.

6- العمل علي زيادة الاجور لأساتذة قطاع التعليم العالي.

**المصادر والمراجع:**

-  **القرآن الكريم.**

-  **السنة النبوية المطهرة.**

- الحاكم في المستدرك ج5، دار المعرفة 1418هـ

- سيرة بن هشام ج1.

- مسند الأمام أحمد ج2، ر7086.

**المراجع:**

|  |
| --- |
| * الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دراسة حول هجرة أساتذة الجامعات2011م. * الهام وحيد دحام،العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية وأثرها علي التنمية الاقتصادية ،ط1 (مطبعة الثقافة،أربيل،2012) |
| * بابكر عبد الله، جغرافية السكان، ط1، النيلين المحدودة 2006م. |
| * جمهورية السودان بنك السودان المركزي قسم الاحصاء * جمهورية السودان بنك السودان المركزي قسم ميزان المدفوعات |
| * جمهورية السودان، وزارة العمل والخدمة العامة والاصلاح الإداري |
| -جمال الدين لعويسات،العلاقات الدولية والتنمية، دار هومه للطباعة والنشر الجزائر2000 |
| * صابر خوري،التنمية بين الأمس والغد ، دار زهران النشر والتوزيع1991م. |
| * فهمي هويدي، هجرة الخبراء والفنيونبين عوامل الجذب من الخارج والطرد من الداخل، الاهرام1696. |
| * محمد الحسن الخليفة، الحوافز والاجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين،مؤتمر اقتصاديات الهجرة، بجهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج،2012م. |
| **الدوريات :**   * الهادي عبدالصمد،إطلالة علي هجرة الكفاءات السودانية المتميزة، افاق الهجرة العدد العاشر السنة الرابعة 6/2013م. * حيدر عبد الحفيظ،الأستاذ الجامعي هجرة اضطرارية ورواتب بوزن الريشة، اليوم التالي،23/10/2013م. * مي بشارة، الهجرة والتهجير وإعادة التوطين ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أفاق الهجرة،السنه الثانية العدد السابع. * رشا عبدالله، هجرة الكوادر السودانية للخارج الأسباب والتداعيات، الصحافة العدد28525. شركة المنير للطباعة المحدودة. الخرطوم * ريم خليفة، العمالة المهاجرة لا الوافدة، البجرين، العدد1857،7/ أكتوبر2007. * علي أحمد محمد دقاش،هجرة الكوادر السودانية،أفاق الهجرة،يونيو (2013م) العدد العاشر، الخرطوم**.**   **ً الرسائل :**   * عبد المالك عبد السلام، هجرة العقول وأثرها علي التنمية الاقتصادية في أفريقيا بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان دراسة حالة الصومال (1990م- 2001م) جامعة أفريقيا العالمية، بحث غير منشور 2007م * أحلام، هجرة الكفاءات التدريسية في الجامعات السودانية أسبابها وطرق معالجتها جامعة الخرطوم بحث لنيل درجة ،دكتورة في التربية أدارة تربوية غير منشور 2002م * الهام أحمد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسودانيين العاملين بالخارج دراسة حالة السودانيين بسلطنة عمان، جامعة الخرطوم بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي، بحث غير منشور2002م. * يحي هارون محمد، العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية وأثر الهجرة علي التعليم الثانوي بالسودان، جامعة الخرطوم، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، بحث غير منشور، مايو1984م. * جبريل محمد، مشكلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان (1989م-2011م) جامعة أفريقيا العالمية ماجستير، بحث غير منشور2013م.   **الانترنت :**  - أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983م  نقلاً من developpement.ibda3.org/download.forum?id=3  - أحمد عادل حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000م ،  نقلاً من developpement.ibda3.org/download.forum?id=3  - جمال الدين لويسعات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ،دار هومة للنشر، الجزائر،2000.م  نقلاً من developpement.ibda3.org/download.forum?id=3  - حسن عثمان، آليات تعزيز دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني" والتي قدمها في المؤتمر العلمي السنوي الأول (السودان الواقع وآفاق المستقبل) والذي نظمته جامعة إفريقيا العالمية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الفترة من 25- 26- سبتمبر 2012 م من قلاً عن [http://www.sunanews.net/sudan-special-reports/27254-2012-10-02-17-43-08.htm l](http://www.sunanews.net/sudan-special-reports/27254-2012-10-02-17-43-08.htm%20l)  - [منتديات](http://www.startimes.com/?t=31802290منتديات) ستار تايمز،ما المقصود بالتنمية، 18/6/2013، <http://www.startimes.com/?t=31802290> - عدنان فرحان الجوران، ،التنمية البشرية في محافظة البصرة الواقع والآفاق المستقبلية، 18/9/ 2013م http://m.ahewar.org/s.asp?aid=265453&r=0&cid=0&u=&i=3955 نقلاً من |

1. )  مركز السودان ،وجهاز المغتربين ، دراسة حول دور الأبحاث في تنظيم الهجرة العربية (2010م) الخرطوم ، مركز السودان. [↑](#footnote-ref-2)
2. ) الأمانة العامة ، دراسة حول هجرة الأساتذة (2011م) الخرطوم ، الأمانة العامة. [↑](#footnote-ref-3)
3. ( عبد المالك عبد السلام، هجرة العقول وأثرها علي التنمية الاقتصادية في أفريقيا بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان دراسة حالة الصومال(1990م- 2001م) جامعة أفريقيا العالمية، غير منشور 2007م [↑](#footnote-ref-4)
4. 1) ، سامية المفتاح نور الهدي هجرة الكفاءات التدريسية في الجامعات السودانية أسبابها وطرق معالجتها جامعة الخرطوم بحث لنيل درجة ،دكتورة في التربية أدارة تربوية غير منشور 2002م [↑](#footnote-ref-5)
5. ) الهام أحمد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسودانيين العاملين بالخارج دراسة حالة السودانيين بسلطنة عمان، جامعة الخرطوم بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي غير منشور2002م. [↑](#footnote-ref-6)
6. ) يحي هارون محمد، العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية وأثر الهجرة علي التعليم الثانوي بالسودان،جامعة الخرطوم، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ،مايو1984م. [↑](#footnote-ref-7)
7. ) محمد حمدون، هجرة الكفاءات والعقول السودانية و أثرها علي التنمية، جامعة الخرطوم بكالوريوس تكميلي الشرف 2012م [↑](#footnote-ref-8)
8. ) جبريل محمد ، مشكلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان (1989م-2011م) جامعة أفريقيا العالمية ماجستير غير منشور2013م [↑](#footnote-ref-9)
9. ( سيرة ابن هشام، ج1 ص(321 -322). [↑](#footnote-ref-10)
10. ) مسند الإمام أحمد ( ج2، ص 224، ر **7086).**  [↑](#footnote-ref-11)
11. )مي بشارة، الهجرة والتهجير. وإعادة التوطين ودورها في التنمية الاجتماعية،أفاق الهجرة السنة الثانية العدد السابع ،مركز السودان لدراسة الهجرة والتنمية والسكان بالمغتربين،(2012م) ص(129) [↑](#footnote-ref-12)
12. 2) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (الهيئة المصرية للكتاب، مصر،1979م) ص( 156). [↑](#footnote-ref-13)
13. 1) أخرجه الحاكم في المستدرك ،ج5 ، (دار المعرفة 1418*هـ*) ص (685). [↑](#footnote-ref-14)
14. ) با بكر عبد الله، جغرافية السكان،ط1،( النيلين المحدودة ،الخرطوم ، 2006م )، ص(104) [↑](#footnote-ref-15)
15. (105) مرجع سابق ص با بكر عبد الله، جغرافية السكان ( [↑](#footnote-ref-16)
16. . با بكر عبد الله، مرجع سابق ص (106)( [↑](#footnote-ref-17)
17. ) با بكر عبد الله، مرجع سابق ، ص (108). [↑](#footnote-ref-18)
18. 1) با بكر عبد الله، مرجع سابق ص (114). [↑](#footnote-ref-19)
19. ( ريم خليفه، "العماله المهاجرة لا الوافدة"، البحرين ، العدد1857 ،7. أكتوبر 2007، [↑](#footnote-ref-20)
20. ) با بكر عبد الله، جغرافية السكان مرجع سابق. ص (126) [↑](#footnote-ref-21)
21. ) با بكر عبد الله، جغرافية السكان مرجع سابق. ص (133) [↑](#footnote-ref-22)
22. ) صابر خوري ، التنمية بين الأمس والغد ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ، (1991م) ، ص(92). [↑](#footnote-ref-23)
23. # [1](http://m.ahewar.org/s.asp?aid=265453&r=0&cid=0&u=&i=3955%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%20%201)) عدنان فرحان الجوران، ،التنمية البشرية في محافظة البصرة الواقع والآفاق المستقبلية ، 18/9/2013 نقلاً من http://m.ahewar.org/s.asp?aid=265453&r=0&cid=0&u=&i=3955

    [↑](#footnote-ref-24)
24. ) عدنان فرحان الجوران، ،التنمية البشرية في محافظة البصرة الواقع والآفاق المستقبلية ، 18/9/2013 نقلاً من http://m.ahewar.org/s.asp?aid=265453&r=0&cid=0&u=&i=3955 [↑](#footnote-ref-25)
25. ) حسن محمد ماشا رؤية الإسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية، بدون ط ، ص (2) [↑](#footnote-ref-26)
26. <http://www.startimes.com/?t=31802290منتديات> ستار تايمز،ما المقصود بالتنمية، 18/6/2013،ً ( [↑](#footnote-ref-27)
27. <http://www.startimes.com/?t=31802290منتديات> ستار تايمز،ما المقصود بالتنمية، 18/6/2013،5مساءً ( [↑](#footnote-ref-28)
28. ( أحمد الدوري ،التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1983م نقلاً من developpement.ibda3.org/download.forum?id=3 [↑](#footnote-ref-29)
29. (  أحمد عادل حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 ، نقلاً من developpement.ibda3.org/download.forum?id=3 [↑](#footnote-ref-30)
30. ( أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983م نقلاً من developpement.ibda3.org/download.forum?id=3 [↑](#footnote-ref-31)
31. (جمال الدين لعويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومه للطباعة والنشر ،الجزائر،2000م، نقلاً من developpement.ibda3.org/download.forum?id=3 [↑](#footnote-ref-32)
32. [↑](#footnote-ref-33)
33. 1) جمال الدين لعويسات ،المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-34)
34. 1)أحمد الدوري، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-35)
35. (  جمال الدين لويسعات، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-36)
36. (  أحمد الدوري، مرجع سابق.

    [↑](#footnote-ref-37)
37. 1) - [منتديات](http://www.startimes.com/?t=31802290منتديات) ستار تايمز،ما المقصود بالتنمية، 18/6/2013م ، <http://www.startimes.com/?t=31802290>

    [↑](#footnote-ref-38)
38. 1) [منتديات](http://www.startimes.com/?t=31802290منتديات) ستار تايمز ،مرجع سابق.

    [↑](#footnote-ref-39)
39. . 1) - [منتديات](http://www.startimes.com/?t=31802290منتديات) ستار تايمز، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-40)
40. علي أحمد محمد دقاش،هجرة الكوادر السودانية،أفاق الهجرة،يونيو (2013م) العدد العاشر، الخرطوم،ص(22) ( [↑](#footnote-ref-41)
41. [↑](#footnote-ref-42)
42. ( رشا عبد الله ،"هجرة الكوادر السودانية للخارج الأسباب والتداعيات"، الصحافة ،العدد28525 ،شركة المنبر للطباعة المحدودة ،الخرطوم . [↑](#footnote-ref-43)
43. ( حسين سعيد ، "المواطنة / المواطن السوداني عزيز قوم أذلته الإنقاذ ، سودانايل ،8/9/2012م. [↑](#footnote-ref-44)
44. ص**7.** ،العدد العاشر السنة الرابعة، يونيو2013م، الهادي عبد الصمد،"إطلاله علي هجرة الكفاءات السودانية المتميزة" أفاق الهجرة( [↑](#footnote-ref-45)
45. ( حيدر عبد الحفيظ: الأستاذ الجامعي هجرة اضطرارية ورواتب بوزن الريشة، اليوم التالي،23/10/2013م . [↑](#footnote-ref-46)
46. (  فهمي هويدي،هجرة الخبراء والفنيين بين عوامل الجذب من الخارج والطرد من الداخل، الأهرام، 1669 ،ص(9). [↑](#footnote-ref-47)
47. 1) الهام وحيد دحام،العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية وأثرها علي التنمية الاقتصادية ،ط1 (مطبعة الثقافة،أربيل،2012م)ص (20) [↑](#footnote-ref-48)
48. 1) حسن عثمان، آليات تعزيز دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني" والتي قدمها في المؤتمر العلمي السنوي الأول (السودان الواقع وآفاق المستقبل) والذي نظمته جامعة إفريقيا العالمية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الفترة من 25- 26- سبتمبر 2012م نقلاً من [http://www.sunanews.net/sudan-special-reports/27254-2012-10-02-17-43-08.htm l](http://www.sunanews.net/sudan-special-reports/27254-2012-10-02-17-43-08.htm%20l) [↑](#footnote-ref-49)
49. 1) محمد الحسن الخليفة، الحوافز والإجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين (وثائق مؤتمر اقتصاديات الهجرة الثاني يوليو 2012م). نقلاً عن حسن عثمان، آليات تعزيز دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطني" [↑](#footnote-ref-50)
50. ) محمد الحسن الخليفة، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-51)
51. (  عثمان حسن عثمان، آليات تعزيز دور المغتربين في دعم الاقتصاد الوطنيua.edu.sd/ecnomics/sudan%20conference/016 [↑](#footnote-ref-52)